



مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
<https://mkmgt.journals.ekb.eg>
المجلد (٨٨) أكتوبر ٢٠٢٢ م



تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة
"تصور مقترح"

إعداد

د/ أحمد بن سعد بن ضيف الله الغامدي
معلم في وزارة التعليم – المملكة العربية السعودية

المجلد (٨٨) العدد (الرابع) أكتوبر ٢٠٢٢ م

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى بناء تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، من خلال الوقوف على أهم متطلبات تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، والكشف عن واقع تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة ومعوقاته. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي لتشخيص واقع تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة والكشف عن أبرز معوقاته، والمنهج الوصفي الوثائقي للتعرف على فلسفة الجامعة المنتجة والوقوف على أهم متطلبات تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة. وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية الحكومية، وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة من أعضاء هيئة التدريس في أربع جامعات سعودية حكومية مختارة وهي: (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الأمير سطاتم بن عبد العزيز، وجامعة جدة)، وبلغت عينة الدراسة (٣٨٧) عضو هيئة تدريس من الجامعات الأربع المختارة. واستخدمت الدراسة الاستبانة أداة لها. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن درجة واقع تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة جاءت بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي عام (٣.٢١)، كما أن درجة معوقات تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة جاءت بدرجة عالية وبمتوسط حسابي عام (٣.٤٤)، كما تمثلت أبرز المعوقات في قلة توفر الكراسي البحثية الدولية في الجامعات السعودية، وقلة أنشطة تدويل التعليم التي تحقق للجامعات السعودية إيرادات مالية إضافية تعزز من ميزانيتها، بالإضافة إلى محدودية استقطاب الأساتذة الزائرين من الجامعات العالمية المرموقة، كما أن من أهم متطلبات تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة عقد الاتفاقيات الدولية مع المنظمات والهيئات العالمية، واستضافة العلماء البارزين دولياً للتدريس في الجامعات السعودية، وكذلك إنشاء الكراسي البحثية المتخصصة التي تعنى بالمشكلات والقضايا الدولية المشتركة.



Abstract

This study aimed to in the light of the productive university philosophy, the study's aim was to build a proposed conception of the internationalisation of Saudi university education. It did so by using the most important requirements of the internationalisation of education in Saudi universities. It also revealed the reality of the internationalisation of education at Saudi universities considering the productive university philosophy and its obstacles. The study used the descriptive survey method to diagnose the reality of the internationalisation of Saudi university education in light of the university's productive philosophy and to reveal its most significant obstacles. Also, it used a documentary descriptive approach to identify the university's productive philosophy and to identify the most important requirements for the internationalisation of Saudi university education considering the productive university philosophy. The study population comprised all faculty members in Saudi public universities, and a simple random sample of faculty members was drawn from the four selected Saudi public universities, namely: Imam Muhammad bin Saud Islamic University, King Abdulaziz University, Prince Sattam bin Abdulaziz University, and the University of Jeddah. The study sample comprised 387 faculty members from the four selected universities. The study used a questionnaire. Among the most important findings of the study is that the degree of reality of the internationalization of Saudi university education in the light of the productive university philosophy came to a medium degree with a general arithmetic mean (3.21), and the degree of obstacles to the internationalization of Saudi university education in light of the productive university philosophy came to a high degree and a general arithmetic average (3.44). The most prominent obstacles were the lack of international research chairs in Saudi universities, and one of the most important requirements for the internationalization of Saudi university education in light of the university's productive philosophy is the conclusion of international agreements with international organizations and bodies.

مقدمة الدراسة:

يمثل التعليم الجامعي المنارة المعرفية للدول والمجتمعات، إذ شهد التعليم الجامعي على مستوى العالم قفزاتٍ متتالية، وتحولاتٍ ثقافيةٍ متسارعة، حيث حرصت كل دولة على إبراز ما لديها من إنتاجات فكرية، وخدماتٍ تعليمية، ودخلت مضمار التنافسية العالمية مجهزةً بأنواعٍ مختلفةٍ من العلوم والمعارف، وما يحققه التعليم الجامعي في العصر الراهن من نموٍ وازدهارٍ تنعكس نتائجه وتظهر ثمراته جليةً واضحةً على جميع المستويات الاقتصاديةً وسياسياً واجتماعياً.

فعلى مستوى الحكومات توجه الدول الكثير من مواردها وجهودها للارتقاء بالتعليم الجامعي في جميع جوانبه ومجالاته، وعلى مستوى الأفراد فإن أولياء أمور الطلاب يطمحون إلى التحاق أبنائهم في أفضل مؤسسات التعليم الجامعي؛ لضمان الحصول على فرصة تعليمية متميزة، والحصول على فرصة العمل بعد التخرج، كما ينظر أصحاب المصالح الآخرين مثل الشركات والمؤسسات والمصانع وقطاعات الأعمال والإنتاج بأملٍ كبير للحصول على دعم الجامعات سواءً من خلال نتائج الدراسات البحثية أو الخريجين المتميزين.

لذا وضعت الدول المتقدمة القضايا المرتبطة بنظام التعليم الجامعي على رأس أولوياتها؛ باعتبار التعليم الجامعي قاطرة أي دولة إلى التقدم والرقي، وتمخض الاهتمام بهذا النوع من التعليم في الكثير من الدول بظهور العديد من التوجهات العالمية في مجال التعليم، من أبرزها: تنويع التعليم، وتمهين التعليم، وأخيراً تدويل التعليم (محمد، ٢٠١٦م، ص ١٤٧).

ومن هنا فإن إضفاء البُعد الدولي على برامج التعليم الجامعي وأنشطته يُعد توجهاً عالمياً ومعياراً يُستخدم في الحكم على نجاح الجامعات وقدرتها على التنافسية العالمية، فمؤسسات التعليم الجامعي على الرغم من أنها مؤسسات اجتماعية وُجدت لخدمة المجتمع إلا أنها تحتاج إلى التجاوب مع المتغيرات العالمية المعاصرة والتي من أبرزها تدويل التعليم.

وقد برز مفهوم تدويل التعليم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ظهرت العديد من الدول القومية الجديدة على خريطة العالم نتيجةً لإنهاء الاستعمار، وبعد أن أصبحت مستقلةً بدأت هذه الدول في تأميم مؤسساتها التعليمية وكان التعليم في الغالب لصالح حكوماتهم، والسبب الرئيس وراء التأميم السريع للمؤسسات التعليمية هو الترويج الفعال للمواطنة والهوية والولاء للأمة الجديدة وقادتها، وفي هذا الوقت كان المصطلح الدولي في إطار التعليم غير ذي أهمية خلال النصف الثاني من القرن العشرين (Sharipov, 2020, p.129).

وفي هذا السياق يتأكد ضرورة أن تكون إنتاجية الجامعات وفق المتغيرات المعاصرة للطابع والمنظور الدولي، فالعالم الآن أصبح قرية كونية صغيرة يتنافس فيها الأفراد والمؤسسات على فرص العمل ومقومات الإنتاج الجيد، مما يؤكد على أن التحول إلى الجامعة المنتجة من الضروري أن يبقى على الوظائف الأساسية للجامعة، ولكن يضاف إلى هذا الدور التقليدي الاهتمام بالجانب الإنتاجي في السياق العالمي، وهذا يوجب على الجامعات التحرك لتقديم منتجات تلبي الآمال والتطلعات على المستوى المحلي والدولي، وهو ما تهدف إليه رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ نحو تحسين صورة جامعاتها وتعزيز قدراتها التنافسية بين جامعات العالم؛ حيث أكدت الرؤية على أهمية بناء اقتصاد قوي يقوم على الاهتمام بالعنصر البشري من خلال الارتقاء بجودة التعليم الجامعي، وتحقيق تعليم يسهم في دفع عجلة التنمية.

وقد استجابت المملكة العربية السعودية للمتغيرات والتحديات المحلية والعالمية وسعت إلى تعزيز استقلالية الجامعات السعودية، وتعزيز قدراتها على الاستجابة للمتغيرات العالمية، كما أسست المملكة العربية السعودية نظام الجامعات الجديد والذي يؤكد على توسيع الخيارات أمام الجامعات السعودية فيما يتعلق بإضفاء البعد الدولي، ويفتح الباب أمام الجامعات للاستثمارات الاقتصادية، وإنشاء العلاقات والشراكات الدولية المختلفة.

وبناءً على ما سبق اتضحت ضرورة تدويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية كعنصر مهم من عناصر التقدم العلمي وكمدخل من مداخل ريادة الإنتاج العالمي، فالجامعات السعودية عليها مسؤوليات كبيرة تتعدى مرحلة القيام بوظائفها

التقليدية إلى أن تكون جامعات منتجة تنافس بإنتاجها المتنوع كبرى الجامعات العالمية الرائدة.

مشكلة الدراسة:

تتعلق مشكلة الدراسة من أهمية تدويل التعليم الجامعي السعودي وما ينتج عنه من تحديات ومتغيرات ثقافية واقتصادية وتقنية متسارعة؛ إذ أصبحت الجامعات السعودية مطالبةً في إطار تدويل التعليم بأنواعٍ متعددةٍ من الإنتاج لا يقتصر بالضرورة على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يتعداه إلى الإنتاج المعرفي والتربوي والفكري والثقافي وغير ذلك، ومن هنا يأتي دور تدويل التعليم الجامعي السعودي في كيفية التعامل واستثمار هذه الأنواع المتنوعة والمختلفة من الإنتاج، والمطلوب تداولها بين جامعات دول العالم، ولعل التناسب بين تدويل التعليم الجامعي والأخذ بفلسفة الجامعة المنتجة تعبير عن ذلك.

ومن هنا تستثمر الجامعات فيما تملكه من موارد وقدرات بما يحقق لها عوائد مالية متميزة، فمثلاً تعتمد الجامعات اليابانية في تمويلها على جزء من دخلها حيث تسهم المستشفيات الجامعية بحوالي (١٩%) من دخل الجامعات، علاوةً على العقود البحثية مع مؤسسات وشركات محلية ودولية (العتيبي، ٢٠١٨م، ص١٨).

كما يظهر الاهتمام بتدويل التعليم الجامعي في كثير من جامعات دول العالم من خلال تضاعف عدد الطلاب الدوليين الذين يسعون للحصول على درجات علمية خارج بلدانهم، حيث وصل عددهم ما بين عامي ٢٠٠٠م و٢٠١٧م إلى ٥.٣ مليون طالب، وفي الولايات المتحدة الأمريكية - على سبيل المثال - تضاعف عدد الطلاب الدوليين في الجامعات الأمريكية ما بين عامي ١٩٨٠م و٢٠١٧م، من ٣٠٥.٠٠٠ إلى أكثر من مليون طالب دولي في عام ٢٠١٧م (Bound, Braga, Khanna and Turner, 2021, p.163).

وبشكل عام تعتبر الجامعات الأمريكية رائدة في مجال تدويل التعليم الجامعي والاستثمار وتحقيق فلسفة الجامعة المنتجة، فعلى سبيل المثال تدير جامعة كاليفورنيا مبلغ يقدر بحوالي ١٠٩.٨ مليار دولار عبر عدة منتجات فريدة (University of California, 2020).

ومن جانب آخر تهتم العديد من مؤسسات التعليم الجامعي في المملكة المتحدة بتعزيز الاستثمار في تدويل التعليم الجامعي وتقديم الخدمات والمنتجات المتنوعة، حيث بلغت استثمارات جامعة برمنجهام - على سبيل المثال - عبر محافظتها الاستثمارية حوالي ٣٣١ مليون جنيه إسترليني في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ م (University of Birmingham, 2020).

وفي ضوء المتغيرات المتسارعة التي تعيشها المملكة العربية السعودية في الوقت الحاضر، والانفتاح على المشاهد الثقافية الدولية المتنوعة، والدخول في مضمار التنافسية العالمية بين الجامعات، من هذه المنطلقات وغيرها جاءت العديد من الدراسات العلمية بالتوصيات المؤكدة على أهمية تدويل التعليم الجامعي السعودي والأخذ بفلسفة الجامعة المنتجة.

فمن الدراسات العلمية التي أوصت بتدويل التعليم الجامعي السعودي دراسة تغريد العتيبي (٢٠٢٠م) حيث أوصت بالاستفادة من الخبرات العالمية الرائدة في تدويل البحث العلمي عن طريق عقد الاتفاقيات والشراكات مع الجامعات العالمية والمراكز البحثية، وتكوين قاعدة للإنتاج العلمي لتوثيق ونشر الأبحاث والأوراق العلمية الخاصة بالجامعات السعودية، كما أوصت دراسة منال الغامدي (٢٠٢١م) بأن تتبنى مؤسسات التعليم الجامعي السعودي فلسفة الجامعة المنتجة واستراتيجية محددة للتمويل الذاتي المعتمد على أنشطة البحوث التطويرية لتنمية الإنتاج من خلال تعزيز الشراكة مع القطاعين العام والخاص.

ومن هنا تتضح أهمية بناء تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة؛ ذلك أن التوجه نحو عالمية التعليم الجامعي السعودي أمر حتمي تفرضه التطورات الدولية، كما أن الجامعات السعودية لا تعيش في عزلة عن

المجتمع الدولي، ولا تستطيع الهروب من تأثيرات العولمة وتداعياتها المختلفة، كما أن عليها أيضاً استثمار طاقاتها البشرية ومعارفها وتقنياتها وخبراتها العلمية وتحويلها إلى منتجات تنافس بها في السوق الدولي.

وبناءً على ما سبق فقد تحددت مشكلة الدراسة الحالية في الحاجة إلى تقديم تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة.
أسئلة الدراسة:

١. ما فلسفة الجامعة المنتجة؟
 ٢. ما متطلبات تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة؟
 ٣. ما واقع تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
 ٤. ما معوقات تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
 ٥. ما التصور المقترح لتدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة من وجهة نظر خبراء التربية؟
- أهداف الدراسة:**

- يتمثل هدف الدراسة الرئيس في إعداد تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:
١. التعرف على فلسفة الجامعة المنتجة.
 ٢. تحديد متطلبات تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة.
 ٣. الكشف عن واقع تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
 ٤. التعرف على معوقات تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

٥. التوصل إلى التصور المقترح لتدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة من وجهة نظر خبراء التربية.
أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تتناوله والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ويمكن إبراز أهمية الدراسة على النحو التالي:
(أ) الأهمية النظرية:

١. أنها تأتي استجابةً لعدد من توصيات الدراسات السابقة مثل: دراسة الحكير (١٤٣٧هـ)، ودراسة القحطاني (١٤٣٨هـ)، ودراسة غادة الجاسر (٢٠٢٠م)، التي أوصت بضرورة تدويل التعليم الجامعي السعودي، ودراسة الماجد (٢٠١٨م)، ودراسة الغامدي (١٤٣٩هـ)، ودراسة سعدية الزهراني وإيمان أحمد (٢٠٢٠م)، ودراسة منال الغامدي (٢٠٢١م)، التي أوصت بتطبيق فلسفة الجامعة المنتجة في الجامعات السعودية.

٢. أنها تأتي امتداداً للاهتمام الدولي بمجال الإنتاج العلمي للجامعات؛ نظراً للتنافسية بين الجامعات في كثير من دول العالم، وتماشياً مع الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات والمعروفة اختصاراً باسم اتفاقية "الجاتس" (GATS)، والتي تشير بالسماح لدخول مؤسسات التعليم الجامعي الأجنبي إلى السوق السعودي؛ لتنافس في تقديم الخدمات التعليمية واستقطاب الطلاب الدوليين، وتحقيق بذلك مراكز متقدمة في تصنيف وترتيب الجامعات محلياً ودولياً.

٣. يأمل الباحث أن تكون هذه الدراسة إضافة جديدة في أدبيات المجال التربوي، وإثراء المكتبات والمراكز البحثية ذات الاهتمام بتدويل التعليم الجامعي وفلسفة الجامعة المنتجة، وتمهيداً لإجراء عدد من الدراسات المستقبلية ذات العلاقة بما يسهم في تحقيق التراكم المعرفي والبحثي.

٤. يتصور الباحث أن الدراسة الحالية تتوافق مع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ وتطلعاتها نحو التعليم الجامعي، حيث تهدف الرؤية إلى أن تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل من بين أفضل (٢٠٠) جامعة دولية بحلول عام (١٤٥٢هـ) -

٢٠٣٠م)، كما أن هذه الدراسة أيضاً تتفق مع نظام الجامعات الجديد واتجاهاتها نحو الأهداف التي تتضمن تدويل التعليم الجامعي السعودي والأخذ بفلسفة الجامعة المنتجة.

ب) الأهمية التطبيقية:

١. يتوقع الباحث أن تسهم الدراسة في مساعدة المسؤولين بوزارة التعليم والجامعات لاتخاذ القرارات ذات العلاقة بالتعاون والشراكة الدولية، والحراك الدولي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، ووكالات عمادة البحث العلمي، وبرامج التوأمة العلمية العالمية، حيث تضع بين أيديهم تصوراً مقترحاً لتدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة.
٢. يأمل الباحث أن تفتح هذه الدراسة أبواباً متعددة أمام الباحثين في الأقسام التربوية بالجامعات السعودية، مثل قسم أصول التربية وقسم الإدارة التربوية للقيام بدراسات تطبيقية حول الممارسات الأكاديمية لتدويل التعليم الجامعي، والأنشطة العملية للجامعة المنتجة.
٣. يتطلع الباحث أن تفيد نتائج وتوصيات هذه الدراسة الجهات الرسمية ذات العلاقة مثل: وكالة التعاون الدولي بوزارة التعليم، وبرنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، والكراسي البحثية الدولية، وإدارات التعاون الدولي بالجامعات السعودية، والندوات والمؤتمرات ذات الصلة، والمتخصصين والباحثين التربويين في الشأن الدولي.
٤. يطمح الباحث أن تسهم نتائج وتوصيات الدراسة في لفت انتباه المسؤولين بوزارة التعليم والقادة الأكاديميين بالجامعات حول معوقات تدويل التعليم الجامعي وسبل التغلب عليها ومواجهتها.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة الحالية على تقديم تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة.

الحدود المكانية: طبقت الدراسة الحالية على بعض الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية، وهي على النحو التالي: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الأمير سطام بن عبد العزيز، وجامعة جدة.

الحدود الزمانية: أجريت الدراسة الحالية في الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي: (١٤٤٣هـ) الموافق (٢٠٢١م - ٢٠٢٢م).

مصطلحات الدراسة:

أولاً: تدويل التعليم الجامعي: تعرف جين نايت (Knight, 2004) تدويل التعليم الجامعي بأنه: "عملية لإضفاء البعد الدولي أو الكوني أو المتعدد الثقافات على أهداف ووظائف وآليات تقديم خدمات المنظومة التعليمية بمؤسسات التعليم العالي" (ص ١١). ويعرفه ويح (٢٠١٢م) بأنه: "عملية إدماج البعد الدولي أو البعد المتعدد الثقافات داخل أنشطة التعليم الجامعي من تعليم وتعلم وبحوث وخدمات مجتمعية" (ص ٣٢٦).

التعريف الإجرائي: يعرف الباحث تدويل التعليم الجامعي في هذه الدراسة تعريفاً إجرائياً بأنه: مجموعة من العمليات والبرامج والأنشطة التي تتم على مستوى الجامعات السعودية الحكومية لإضفاء البعد الدولي في سياساتها ووظائفها، من خلال أبعاد التدويل المتعددة، مثل: الحراك الدولي للطلاب، والحراك الدولي لأعضاء هيئة التدريس، وتدويل البحث العلمي، والتوأمة بين البرامج الأكاديمية، وتدويل خدمة المجتمع، والشراكات البحثية والتطويرية؛ كل ذلك من أجل إحداث التنمية والتكامل والتعاون بين الجامعات السعودية الحكومية والجامعات الدولية.

ثانياً: فلسفة الجامعة المنتجة: يعرفها الخشاب والعناد (١٩٩٦م) بأنها: "الجامعة المتفاعلة مع المجتمع من خلال مجموعة من النشاطات والبرامج الإنتاجية المضافة لأدوارها الأساسية، تحقق من خلالها موارد إضافية لها تعزز من موازنتها، وتعطيها المرونة الكافية لتطوير بعض نشاطاتها وخدماتها التعليمية" (ص ١٨). ويعرفها عشيبة (٢٠٠٠م) بأنها: "الجامعة التي تحقق وظائفها المتوقعة وهي التعليم والبحث العلمي والخدمة العامة، والتي تتكامل فيها هذه الوظائف لتحقيق بعض الموارد الإضافية للجامعة من خلال أساليب ووسائل متعددة منها: التعليم الممول ذاتياً، والتعليم المستمر، والاستشارات، والبحوث التعاقدية، والأنشطة الإنتاجية" (ص ٥٠٤).

التعريف الإجرائي: يعرف الباحث الجامعة المنتجة في هذه الدراسة تعريفاً إجرائياً بأنها: الجامعات السعودية الحكومية المتفاعلة مع احتياجات المجتمع ومتغيراته المختلفة، وذلك من خلال تقديم مجموعة من الأنشطة والبرامج الإنتاجية المضافة لوظائفها الرئيسة مثل

الاستشارات والبحوث التعاقدية والتعليم المستمر وغيرها؛ لتحقيق موارد مالية إضافية وتحسين برامجها وأنشطتها الخدمية والتعليمية ضمن إطار فلسفتها الجامعية.
الإطار النظري.

يمثل الإطار النظري لموضوع الدراسة الحالية (تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة) الخلفية العلمية التي استند عليها الباحث في بنائه للتصور المقترح وفهم وتحليل موضوع الدراسة، وذلك من خلال الاستفادة مما ورد فيها من مضامين وأفكار في تحديد أبعاد الدراسة، ورسم أهدافها ومنهجها، وبناء أدواتها، وتفسير نتائجها، ويتكوّن هذا الإطار من مباحث نظرية تناولها الباحث بعد قراءة عميقة فيما تضمنته الأدبيات العلمية من رؤى ودلائل تتعلق بموضوع الدراسة الحالية، وتتمثل مباحث الإطار النظري فيما يلي:

المبحث الأول: تدويل التعليم الجامعي.

يتضمن المبحث الأول من الإطار النظري عرضاً تفصيلياً للأدبيات النظرية المتعلقة بتدويل التعليم الجامعي، وبعد دراسة وثائقية لتلك الأدبيات العلمية قام الباحث بتقسيم هذا المبحث إلى ما يلي:

أولاً: مفهوم تدويل التعليم الجامعي:

تشير العديد من الأدبيات العلمية إلى مصطلح "التدويل" وعلاقته بالتعليم الجامعي، موضحةً السياق العلمي الذي يربط بين التدويل بمفهومه العام والواسع واستخداماته المتعددة في التعليم والسياسة والاقتصاد وغيرها وبين المفهوم الخاص والمراد الذي تعنيه الدراسات التربوية، ومن هنا قصّد الباحثُ الجمعَ والإلمامَ بأكبر عدد ممكن من المفاهيم والتعريفات المتصلة بمفهوم تدويل التعليم الجامعي، وإيرادها بصورة منطقية متدرجة، مع التأكيد على عدم الفصل أثناء التنقل بين هذه المفاهيم بعناوين جانبية ربما تخل بوحدة الموضوع والمعنى والهدف المراد إيضاحه والوصول إليه، وذلك من خلال الرجوع إلى المصادر والمراجع العلمية العربية والأجنبية؛ لبيان معالم وملاحح هذه المفاهيم، ومن ثم الربط فيما بينها واستخلاص أبرز النقاط التي توصل إليها الباحث فيما يتعلق بمفهوم تدويل التعليم الجامعي في نهاية هذا المحور.

يشير إلياس وإلياس (١٩٩٢م) إلى أن مصطلح "التدويل" يعود في المعنى اللغوي إلى التعاون بين الدول، فيقال: هذا أمرٌ دولي أي يقوم على أساس التعاون بين الدول بحيث تستفيد الدول بصورة أكبر من خلال العمل الجماعي (ص٣٨٣)، ويقابل مصطلح التدويل في اللغة الإنجليزية مصطلح (Internationalization) (الكرمي، ١٩٩٥م، ص٤٤٠).

كما يلاحظ أن مصطلح التدويل (Internationalization) ليس جديداً على الإطلاق؛ حيث استُخدم في العلوم السياسية وعلى مستوى المؤسسات الحكومية لقرون طويلة من الزمن، كما يعود استخدام هذا المصطلح في مجال التعليم إلى عدة عقود ماضية؛ وذلك يعني حدوث أشياء مختلفة حصلت داخل المؤسسات التعليمية (Knight, 2004, p.8).

وبذلك يظهر أن مصطلح التدويل ليس حديثة النشأة، وإنما ظهر منذ قرون تبعاً لتنامي التواصل بين المجتمعات، وأن المعارف والعلوم وغيرها كانت ولا زالت تنتقل من مجال حضاري إلى آخر أو ينتقل الناس لطلبها، أما اليوم فقد توسع المجال الجغرافي لهذا التبادل بحكم انتشار الشبكات ووسائل الاتصالات والمواصلات وتقارب المسافات (العبيدي، ٢٠١١م، ص٤٦).

يعرف "كالوف وبيمش" (Calof and Beamish, 1995) مصطلح التدويل بأنه: "عملية تعديل وتكييف العمليات المستخدمة في العمل؛ لإضفاء الطابع الدولي عليها بما في ذلك الاستراتيجية المتبعة، والبنية التنظيمية للمؤسسة، والموارد المتاحة، والبيئات الداخلية لمنظومة العمل التنظيمي داخل المؤسسات المختلفة" (ص١١٥). ويضيف قاسم ومحمود (١٤٣٣هـ) تعريفاً آخر لـ"التدويل" بأنه: "تهيئة المجتمع للدخول في شراكة فعالة وناجحة مع المجتمع الدولي من أجل إحداث التكامل والتوافق والتنمية بين المجتمعات والشعوب" (ص١٤).

كما يُعرّف مصطلح "التدويل" بأنه: العملية التي تصبح المؤسسات من خلالها مستعدة لتأثير المعاملات الدولية على مستقبلها سواءً بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومن خلال هذه العملية تنشئ وتجري المؤسسات معاملات مع الدول الأخرى (Bras, 2014, p.109).

وأما بالنسبة لمصطلح "تدويل التعليم" فإنه يمثل مصطلحاً تربوياً متعدد الأبعاد والمفاهيم، وقد تطور معناه وتعددت تفسيراته نتيجةً لتطور تجارب تطبيقه بمؤسسات التعليم بمرور الزمن، وهو الأمر الذي انعكس بوضوح في تعدد المصطلحات والمفاهيم والأبعاد التي ربطتها البحوث والدراسات والمراجع العلمية السابقة بمصطلح التدويل (Tham, 2013, p.648).

ومن المفاهيم المتعددة التي مر بها مصطلح التدويل هو مصطلح "تدويل التعليم الجامعي" (Internationalization of University Education) ويُعرّف بأنه: "عملية إضفاء البعد الدولي المتعدد الثقافات على الوظائف التقليدية المعتادة للمؤسسات الجامعية والمتمثلة أساساً في وظائف التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع" (De , 1999, p. 9). (Wit).

ويُعرّف بأنه: "إدخال الملامح الدولية على المناهج وتكنولوجيا التعليم وأنماط التقييم ومعاييرها، علاوة على تيسير الحراك الدولي لكل من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين، فضلاً عن التعاون الأكاديمي الدولي في التبادل الطلابي والتدريب التخصصي للخريجين، وتجديد المهارات والكفايات للهيئة الأكاديمية والتعاون بين الباحثين" (العجمي، ٢٠٠٣م، ص١٥٦).

ويذهب "كيرتز" (Kirtz, 2006) إلى تعريف آخر لتدويل التعليم الجامعي فيعرفه بأنه: "مجموعة النظم والترتيبات المؤسسية التي تضعها الحكومات والجامعات والمسؤولين عن التعليم بهدف تقديم خدمات التعليم الجامعي في دولتين أو أكثر من دول العالم المختلفة" (ص١٤).

كما يعرف "فيلدين" (Fielden, 2008) تدويل التعليم الجامعي بأنه: "عملية مؤسسية تتميز بتدفق الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في كلا اتجاهي تصدير واستيراد خدمات التعليم الدولي بمرحلة التعليم الجامعي وإقامة التحالفات الاستراتيجية وتطبيق البرامج التعليمية والبحثية المشتركة بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية بالخارج" (ص٢٥). ويعرفه أيضاً "دينش" (Dinesh, 2010) بأنه: "عملية الوعي وإحداث التفاعلات داخل أو بين الثقافات، من خلال وظائف التدريس والبحث والخدمة، وبالتوافق مع تحقيق الهدف النهائي المتمثل في تحقيق التفاهم المتبادل عبر الحدود الثقافية" (ص٧). وتُعبّر بعض المنظمات العالمية عن مفهوم التدويل بالجهود المبذولة على مستوى الحكومات والمؤسسات ذات العلاقة بتقديم خدمات التعليم الجامعي في بلدين أو أكثر، كما تستخدم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مصطلح "التعليم العالي عبر الحدود" (Cross – Border Higher Education) للتعبير عن للتدويل (Bang, 2013, p.5).

وفي ذات الصدد تجدر الإشارة إلى أن مفهوم تدويل التعليم الجامعي يدور حول الأنشطة والبرامج والخدمات التي تندرج ضمن الدراسات الدولية بحيث تشمل تبادل المناهج الدراسية والطلاب وأعضاء هيئة التدريس والتقنيات التعليمية (Butler, 2016, p.132).

ومن جانبٍ آخر يعرف "هوانج" (Hwang, 2017) تدويل التعليم الجامعي بأنه: "التوسع في التعليم الجامعي، وإدخال النظرة الدولية من خلال التنقل عبر الحدود، وإتاحة التواصل بين المؤسسات التعليمية والطلبة والعلماء ومقدمي المعرفة والبرامج" (ص٣). وتعرف أماني غبور (٢٠١٨م) تدويل التعليم الجامعي بأنه: "عملية أو مجموعة من العمليات التي تتم على مستوى الجامعة لإدماج البعد الدولي في أهدافها ووظائفها من خلال التطوير التنظيمي، والحراك الطلابي، وحراك أعضاء هيئة التدريس، وتطوير المناهج، وأساليب وطرق التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بما يمكن من بناء علاقات وتعاون متبادل بين المؤسسات المحلية والعالمية للوصول للتكامل وتحقيق الأهداف المشتركة" (ص٧٨).

وكذلك يعرف مطر (٢٠٢١م) تدويل التعليم الجامعي بأنه: "تيسير الحراك الأكاديمي الدولي للجامعات والطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس، وتحقيق التعاون الأكاديمي الدولي بين الجامعات، وإضفاء البعد الدولي على برامجها الأكاديمية وأنشطتها التعليمية مع الحفاظ على الهوية الثقافية والقومية" (ص ١١٧٠).

ومن جهةٍ أُخرى يعرف العامري (١٤٣٤هـ) تدويل التعليم الجامعي السعودي بأنه: "عملية إضفاء البعد الدولي على المناهج والبرامج الأكاديمية والبحث العلمي وخدمة المجتمع وتطوير الموارد البشرية من منظور دولي في برامج الدراسات العليا التربوية بالجامعات السعودية للوصول لمخرجات أكاديمية وتربوية عالمية المستوى" (ص ١٦٩).

كما يعرف العنزي والدويش (٢٠١٥م) تدويل التعليم في الجامعات السعودية بأنه: "عملية إضافة البعد الدولي على المناهج والبرامج في الجامعات السعودية، وتنشيط التبادل الثقافي مع الجامعات العالمية، وتبادل الخبرات البحثية والأكاديمية التي تطور مستوى أعضاء هيئة التدريس والطلاب فيها" (ص ٥٢٧).

وبناءً على ما سبق فإن مفهوم تدويل التعليم الجامعي تعدد واختلف تبعاً لتعدد ممارساته وأشكاله، ومهام التعاون الدولي وأنشطته بين مؤسسات التعليم الجامعي، والتي تشمل على عملية دمج البعد الدولي في وظائف: التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، ووجود أعداد مرتفعة من الطلبة الذين يشاركون في البرامج التي تقدم درجات علمية في الدول الخارجية وتزيد من مستوى التعاون في ميادين البحث العلمي، وتكامل السياسات والبرامج والمبادرات الدولية ومواقف الكليات والجامعات، باعتبارها أكثر توجهاً نحو العالمية والمشاركة في تأليف المنشورات البحثية، وتشكيل مراكز البحوث، وسرد منظورات دولية في المناهج واكتساب اللغة الثانية، والاعتراف بين الجامعات بالساعات المعتمدة، وحراك الباحثين وأعضاء هيئة التدريس، ومعادلة الشهادات دولياً، وشراء جامعات محلية من مستثمرين أجنبية، وتشكيل تحالفات دولية في ميدان التعليم الجامعي، وتطوير مستويات علمية مشتركة (Hawawini, 2016, p.4).

ومن جانبٍ آخر تشير الأدبيات إلى وجود علاقة ارتباطية بين مصطلحي "العولمة" و"التدويل"، حيث يذكر "إندرز" (Enders, 2004) أن التداخل بين

المصطلحين لا يزال يسوده الكثير من الجدل في أوساط الباحثين بالنسبة لمؤسسات التعليم الجامعي (ص٣٦٣).

كما يذكر "مارينج وفوسكيت" (Maringe and Foskett, 2010) أنه يمكن النظر إلى هذين المصطلحين (العولمة والتدويل) باعتبارهما وجهان لعملة واحدة، ويتميزان بعدم الترادف أو التطابق، ولكنهما مع ذلك يشتركان في العديد من الخصائص والسمات (ص٦).

ويؤكد الرأي السابق "أغروال فيبين" (٢٠١١م) بقوله: "إن التدويل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعولمة ولكنهما مختلفان من الناحية النظرية" (ص٢١). ويتفق مع ذات الرأي قاسم ومحمود (١٤٣٣هـ) في أن كثيراً من الكُتَّاب يربط قضية التدويل بظاهرة العولمة، ويرى أن قضية التدويل أحد تداعيات العولمة، مثلما أضحت الجودة والتنافس العالمي أحد تداعيات العولمة الحتمية على كل المجتمعات، والمؤسسات، والأفراد (ص١٣).

وفي ضوء التعريفات السابقة يتضح أن مصطلح "العولمة" يتجه نحو ذوبان الفوارق، وإزالة الحواجز، وفتح الأبواب أمام كل الثقافات؛ بحجة التقارب والاندماج والانفتاح على ثقافات العالم أجمع، نحو عالم واحد تتعاقب فيه آمال الشعوب، وتتوحد فيه المفاهيم والأفكار.

وبعد إيراد التعريفات والمفاهيم لمصطلحي "التدويل" و"العولمة" واتضح وجود التداخل بينهما، إلا أن هناك فارقاً جوهرياً بين المصطلحين؛ فـ"العولمة" تعني جعل الشيء عالمياً، أو بمعنى آخر: تحويل الظواهر المحلية أو الإقليمية إلى ظواهر عالمية، بينما يشير مصطلح "التدويل" إلى أهمية التجارة والعلاقات والمعاهدات الدولية وغيرها (الكعبي، ١٤٣٩هـ، ص١٧٢).

وبناءً على ما سبق يتضح أن منطق "العولمة" يتعارض مع منطق الاتجاه نحو "التدويل"، باعتبار أن الأخير يتم في مجتمع تحكمه أنساق قيمية تدعم مذهب الوطنية الراسخ في المسؤولية، وهذا على العكس تماماً مع منطق العولمة، باعتبار المبادئ التي يتضمنها كل من المنطقتين في مجال التعليم، وعليه يكون الفرق واضحاً وجلياً بين مفهومي "عولمة التعليم" و"تدويل التعليم".

ويؤكد ما سبق ما أشار إليه "جونز" (Jones, 1998) نحو التفريق بين "تدويل التعليم" و"عولمة التعليم" ويرى أن هناك خلطاً - عند البعض - بين هذين المصطلحين، بينما الفرق بينهما كبير، ف"عولمة التعليم" تجور على دور الدولة وسلطتها وتحكمها في العملية التعليمية، وبالتالي يصبح هناك تغييب متعمد للمحاسبة في مجال التعليم، أما "تدويل التعليم" فتسند نظرية مختلفة تماماً تؤكد خصوصية كل نظام تعليمي بما يقوم به من سياق اجتماعي وثقافي محلي يختلف بالتأكيد عن نظيره في المجتمعات أو نظم التعليم الأخرى (ص ١٤٤).

وتضيف محيا زيتون (٢٠٠٥م) أن الفرق بين عولمة التعليم الجامعي وتدويل التعليم الجامعي يكمن في أن العولمة تتطلع إلى فرض نموذج موحد على مؤسسات التعليم الجامعي في العالم، بينما التدويل يُقر بالتنوع الثقافي والاجتماعي دون التقليل من شأن المحيط الكوكبي الأوسع، كما أن التدويل يهتم بالعلاقات العلمية الدولية والاتفاقيات متعددة الأطراف من أجل القيام بأبحاث مشتركة أو تطوير البرامج الأكاديمية بالجامعات (ص ٣٠٤).

وعليه يمكن القول إن ظاهرة التدويل برزت كاستجابة أولية لعمليات العولمة المختلفة، وكلا الظاهرتين تؤثران بشكل كبير على التعليم الجامعي، ولكن حجم التأثير يختلف، فعولمة التعليم الجامعي تسعى إلى التوسع الجغرافي خارج الحدود لنطاق التعليم الجامعي، والعمل على إلغاء الهوية الوطنية من خلال الاندماج والانصهار التام مع الثقافات الدولية المختلفة، بينما ظاهرة تدويل التعليم الجامعي تسعى إلى التوسع في الأنشطة التعليمية عبر الحدود الجغرافية مع الاحتفاظ بخصوصية أنظمة التعليم الوطنية، ولذا فالعلاقة بين تدويل التعليم وعولمة التعليم تبدو في التعارض بين الظاهرتين في الأهداف والتوقعات (الهنائية، ٢٠١٩م، ص ١٧).

ولكن ما يميز أنشطة التعليم الجامعي التي تصنف ضمن فكر التدويل عن الأنشطة التي تصنف ضمن فكر العولمة ليس اختلاف طبيعة الأنشطة ذاتها بل الدوافع والمنافع المتوقعة منها، فالتدويل في مجال التعليم الجامعي يرتبط بمبادئ أساسية مثل

التنوع والتعاون، بينما العولمة فهي تقوم على مبادئ من التتميط والاندماج والتجانس (قوي، ٢٠٠٩م، ص٢٦).

وفي الجهة الأخرى يرى العامري (١٤٣٤هـ) أن تدويل التعليم الجامعي يمثل بمعانيه المختلفة استراتيجية رد فعل تطبقها الجامعات كعملية مضادة لتيارات العولمة (ص٣١). ومن هنا فإن التدويل أصبح واحداً من أقوى التطورات في تاريخ التعليم الجامعي، وأن العولمة بخصائصها وأبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية بجانب التغير التكنولوجي والتغيرات السياسية والديموغرافية والاجتماعية التي أفرزتها الحروب والصراعات والمجاعات وأشكال التمييز العنصري تعد من أهم العوامل والمبررات التي كانت لها اليد الطولى وراء وجوب تدويل التعليم الجامعي بمكوناته وملامحه ومؤسساته المختلفة (العجمي، ٢٠٠٣م، ص١٥٦).

وهكذا ارتبط تدويل التعليم الجامعي بالتأثيرات المتزايدة لظاهرة العولمة بما تمثله من حرية تدفق المعلومات واتساع نطاق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لتشمل الخدمات التعليمية، والتوجه التنموي نحو التخصصية، وظهور مقدمين جدد للخدمات التعليمية مثل الشركات الخاصة في مجال التعليم، وتزايد الحراك الأكاديمي للطلاب والأساتذة، وحدوث تغيرات هيكلية في أسواق العمل وأساليب البحث العلمي، وتزايد الضغوط على مؤسسات التعليم الجامعي؛ لتتبع مصادر التمويل المتاحة، والبحث لإيجاد أساليب تمويلية غير تقليدية للإنفاق على المتطلبات التدريسية والبحثية بنظم التعليم الجامعي (خورشيد، ٢٠٠٦م، ص٦٥).

كما أن معظم المصطلحات المستخدمة في مجال تدويل التعليم ذات صلة بالدراسات الدولية Studies International، والدراسات العالمية Studies Global، والتربية من أجل السلام Peace Education، والتعليم المشترك بين الثقافات Intercultural Education، والتعليم المتعدد الثقافات Multicultural Education (محمد، ٢٠١٦م، ص١٥١).

ومن خلال العرض السابق لتلك المحاولات العلمية من التعريفات العربية والأجنبية التي تناولت مفهوم تدويل التعليم الجامعي، يخلص الباحث إلى أن مفهوم تدويل التعليم الجامعي يأخذ أبعاداً ومنطلقاتٍ مختلفة ومتنوعة، بحسب أهداف كل دولة وسياساتها التعليمية، وبالتالي يمكن النظر إلى التعريفات والمفاهيم السابقة وتلخيصها في شكل النقاط التالية:

١. أن هناك تداخلاً كبيراً وتشابهاً وترابطاً بين مصطلح التدويل ومصطلح العولمة، ولهذا سعت كثير من البحوث والدراسات العلمية العربية منها والأجنبية في محاولات متعددة لتوضيح أوجه الشبه والاختلاف العلمي بين هذين المصطلحين؛ لما بينهما من قواسم مشتركة وتقاطعات كبيرة.
٢. أن هناك فرقاً في المعنى وتشابهاً في الأدوار بين العولمة والتدويل؛ حيث إن العولمة تعد الدائرة الكبيرة الواسعة التي تتعدى الحدود الجغرافية للدول ويتحرك بداخلها التدويل، بينما يعد تدويل التعليم المحرك الأساسي للجانب التعليمي والمرتكز على مجموعة من الأخلاقيات الأكاديمية بين جامعات الدول، فهو يقع داخل إطار الجو العام للعولمة بما فيه من مزايا وملوثات وفي ذات الوقت يمنح التأثير المتبادل وتأكيد الوجود لمؤسسات التعليم الجامعي في جميع دول العالم.
٣. أن مصطلح تدويل التعليم يقصد به تدويل التعليم الجامعي وليس التعليم العام؛ حيث إن كل دولة تحرص - غالباً - على أن يكون تعليمها العام مؤسساً ومؤصلاً في حدود ثقافتها المحلية وطبيعتها الاجتماعية، مع فتح منافذ التدويل بمؤسسات التعليم الجامعي.
٤. أن هناك تنوعاً حول مفهوم تدويل التعليم الجامعي باعتباره وسيلةً للتعاون الدولي، وإتاحة الفرصة لخريجين مؤهلين للعمل في السوق الدولي، والانتقال من البيئة المحلية الوطنية إلى البيئة الخارجية الدولية تهدف إلى تفاعل الثقافات والأنشطة التعليمية الجامعية بين دول العالم.
٥. أن مفهوم تدويل التعليم الجامعي يحمل صيغاً وأنماطاً متعددة كلها تشير إلى إضفاء البعد الدولي على أنشطة وبرامج التعليم الجامعي مثل: الحراك الدولي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وتدويل البحث العلمي، والتوأمة العلمية لبرامج ومناهج التعليم الجامعي، وغيرها.

ثانياً: أهداف تدويل التعليم الجامعي:

يهدف تدويل التعليم الجامعي إلى تحسين جودة التعليم وتهيئة الطلاب بشكل أفضل من خلال إتاحة الفرصة لهم بالالتحاق ببرامج وأنشطة جامعية غير متوافرة في بلدهم الأصلي، إضافةً إلى تعزيز الإمكانيات المؤدية نحو تحسين قدرات أعضاء هيئة التدريس عبر السفر للخارج ومساعدتهم على مواجهة التغيرات والتطورات العالمية، واستضافة أعضاء هيئة التدريس من عدة جامعات دولية مختلفة للعمل بالجامعة، مما يسمح بإمكانية دخول أفكار وأساليب تدريسية جديدة، والاستفادة من الممارسات الدولية الجيدة (Alemu, 2014, p.73).

وفي هذا السياق يشير عددٌ من الباحثين وعلماء التربية والتعليم أمثال: "هودزيك" (Hudzik, 2011, p.13)، و"نايت" (Knight, 2012, p.5) إلى أن تدويل التعليم الجامعي ليس هدفاً في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لتحقيق غايات كثيرة، فمنها: أنه يهدف إلى تحقيق اتصال فعّال بين الجامعات الدولية بما يمكنها من الاستجابة لقوى التغيير في البيئة المحلية والعالمية، كما يهدف تدويل التعليم الجامعي إلى تسخير الطاقات البحثية المؤسسية لتعزيز القدرات البحثية والاعتراف المؤسسي في مجتمع المعرفة العالمي، وكذلك يهدف تدويل التعليم الجامعي إلى إعداد خريجين دوليين للعيش معاً والعمل سوياً في السوق العالمي.

ومن هنا فإن تضمين العديد من جامعات دول العالم للبعد الدولي في كافة أنشطتها وبرامجها التنموية ومقرراتها التعليمية بات من أبرز أهداف التعليم الجامعي في العصر الحالي، ومن أبرز الخصائص والسمات التي تحدد مكانة الجامعة وتميز أدائها على كافة الأصعدة والمستويات المختلفة سواءً المحلية، أو الإقليمية، أو الدولية؛ لتدعيم الكفاية الدولية وتحسين العلاقات المتبادلة بين جامعات دول العالم؛ ولذا بات من المهم والضروري تطوير استراتيجيات التعاون الدولي في مختلف مجالات التعليم الجامعي؛ وذلك لجعل الجامعات أكثر قدرة للمنافسة الجاذبة على مستوى الأسواق المحلية والعالمية (Gunsyma, 2014, p.23).

- وفي هذا الصدد يذكر العديد من الباحثين مجموعةً من الأهداف التي يسعى لها تدويل التعليم الجامعي، ومن تلك الأهداف كما ذكرها كلٌّ من: العجمي (٢٠٠٣م، ص ١٥٤)، و"كراوس وكواتس وجيمس" (Krause, Coates and James, 2005,) (p.42)، ومحمد (٢٠١٤م، ص ١٤٩)، و"أليمو" (Alemu, 2014, p.74)، وخاطر (٢٠١٥م، ص ٢٣٣)، والدجج (٢٠١٦م، ص ٤٥٩)، ما يلي:
١. الارتقاء بمستوى السمعة الدولية للجامعات، وذلك بدعم القدرات التنافسية لمؤسسات التعليم الجامعي، والحفاظ على مكانة المنافسة الدولية والتأكيد على الطابع الاقتصادي لعملية التدويل؛ لتوليد مصادر مالية للتمويل الذاتي لتلك الجامعات التي تسعى لتنمية التفاهم والتعاون الدولي.
 ٢. تعليم الطلاب كيفية المشاركة في المجتمع المحلي والمجتمع الدولي الأكبر، وذلك بالتركيز على المفاهيم العامة للثقافة، وهي الأشياء التي يشترك فيها جميع البشر على اعتبار أن التفاعل الثقافي المتبادل وتقدير وجهات نظر الآخرين أصبحت ضرورة من ضرورات عصر العولمة.
 ٣. العمل على زيادة وعي الطلاب وتنمية التفكير العلمي، والبحث في القضايا الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية التي تتعدى الحدود، وذلك بتنظيم المناهج المعالجة لها، وتحديد المهارات والكفايات للهيئة الأكاديمية، وتفعيل التبادل الطلابي والتعاون بين الباحثين.
 ٤. التوسع في إضفاء البعد الدولي بجميع خدمات وأنشطة التعليم الجامعي، من خلال الاستثمار الصحيح والتوظيف الكامل للإمكانات والمقدرات البشرية والمادية للجامعة.
 ٥. تقديم المنح والبعثات للشباب الباحثين والدارسين، وخاصةً من الدول النامية؛ لمتابعة الدراسات العليا المتخصصة، وتوثيق صلتهم بالباحثين المتميزين في الجامعات الرائدة بالدول المتقدمة.
 ٦. مواجهة التحديات الناشئة في عصر العولمة عن طريق تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة؛ من أجل بناء القدرات، وزيادة المعارف، في سبيل تحقيق التقدم في مجالات التعليم والتكنولوجيا، والعلوم الاجتماعية، والإنسانية، والثقافية، والاتصالات.

٧. تنمية مهارات التفاعل لدى الطلاب حتى يصبحوا مواطنين لهم أدوار فعالة في عالم المستقبل المتعدد الاتجاهات، ويبدلوا جهدهم على أساس المشاركة الإيجابية والاستعداد للعطاء.
٨. الربط بين مؤسسات التعليم الجامعي في الدول المتقدمة صناعياً وغير المتقدمة، وذلك بإنشاء شبكات دعم التعاون في مجال التدريس والتدريب ومراكز البحث العلمي، والعمل على تطوير معايير هذا التعاون من وقت لآخر.
٩. دعم وتحسين العلاقات بين الجامعات من خلال التعاون في الأبحاث المشتركة وتكوين التحالفات الاستراتيجية وتبادل الباحثين بما يحقق التقدم والمنافع المشتركة لهذه الجامعات.
١٠. تحقيق التميز والتنافسية بين الجامعات من أجل استقطاب الطلاب الدوليين مما يؤدي إلى الحرص على الجودة وتقديم أفضل البرامج والأنشطة والخدمات التعليمية الجامعية.
١١. تقليص الفجوة المعرفية الموجودة بين الجامعات في الدول المتقدمة والدول النامية والحد من هجرة الكفاءات العلمية والعقول البشرية المتميزة.
١٢. تطبيق استراتيجيات فعالة لتطوير المشروعات البحثية الدولية، وتنويع آليات الاتفاقيات والشراكة البحثية، والالتزام الواضح بالوفاء باحتياجات البحث العلمي للبلدان النامية من العالم.
١٣. تعزيز التعاون الفكري عن طريق التوأمة بين البرامج الأكاديمية وغيرها من آليات الربط بين مؤسسات التعليم الجامعي في شتى أنحاء العالم من أجل تيسير الانتفاع بالمعارف أو نقلها وتكثيفها داخل البلدان وعبر الحدود.
١٤. تنمية المعرفة وتطويرها بالمهارات والاتجاهات العلمية المتنوعة التي تعد الأساس لعملية صنع القرارات والمشاركة في عالم يتسم بالتعددية الثقافية، والاتصال الدولي المتبادل والمنافسة الثقافية والاقتصادية بين دول العالم، وفقاً للقاعدة الأساسية التي ينطلق منها التعامل مع بني البشر على سطح الأرض، وهي الاحترام والتقدير المتبادل بين جميع أفراد المجتمع الدولي ككل.
١٥. جمع وتنظيم المعلومات والبيانات المتعلقة بمختلف الدول والمفاهيم المرتبطة بفكرة التدويل، وكتابة التقارير عن ذلك بشكل يؤهل الطالب الدولي من استخدام مهاراته وقدراته

على التفكير والتخاطب وعرض الأفكار بشكل مقنع ومؤثر في الآخرين فضلاً عن إدراكه للصورة الكلية للنظام العالمي على اعتبار أن هذا النظام يمثل وحدة واحدة. وفي ضوء ما سبق يستنتج الباحث أن أهداف تدويل التعليم الجامعي تتعدد وتتنوع بحسب الغاية التي تسعى لها كل جامعة من جامعات دول العالم، والظروف السياسية والاجتماعية التي تعيشها وتحيط بها، والنواحي الاقتصادية التي تدفعها وتحكمها، والعوامل الثقافية الذي تسيطر على أفكارها وممارساتها المختلفة، بالإضافة إلى التحديات والفرص المتنوعة التي تتجاذب جامعات دول العالم، وبالتالي فإن كل تلك العوامل والظروف والثقافات المتنوعة هي التي تحدد أهداف الجامعة تجاه تدويل التعليم، ويبقى التنافس الدولي بين مؤسسات التعليم الجامعي في الجودة والأداء، والرهان على كسب واستقطاب الطلاب من دول العالم، وتعزيز دور الشراكات والتعاون بين جامعات دول العالم، وغير ذلك من الأهداف التي تميز وتحدد درجة جامعات دول العالم ومستواها في تدويل التعليم الجامعي.

ثالثاً: أهمية تدويل التعليم الجامعي:

إن الجامعات هي بالأساس مؤسسات لها جذور وانتماءات ترتبط بوطن وبرقعة جغرافية، ولكن جميع الجامعات الناجحة تعمل على دعم روابطها الدولية والحصول على مواطني قدم بالخارج، ومن الطبيعي في هذا السياق أن يمثل تدويل التعليم الجامعي مشغلاً بارزاً للحكومات؛ لأن التعليم ليس خدمة عادية مثل البريد والنقل والتجهيز بل يتصل بتكوين العقول، وترسيخ القيم، والتربية على المواطنة (العبيدي، ٢٠١١م، ص ٤٦).

وفي ظل تداعيات العولمة على التعليم الجامعي، فإن الحاجة إلى التدويل كما ذكر قاسم ومحمود (١٤٣٣هـ) نبعت من حاجة المجتمعات إلى التلاقي، والتبادل، والتداول، والتشاور وعمل المشروعات، حيث بات من الضروري وضع استراتيجيات للتدويل، وقواعد لتلاقي الشعوب وتبادل منتجاتها، فكانت اتفاقيات الجاتس (GATS) بشروطها ومعاييرها العالمية لضمان استخدام استراتيجيات التدويل بفعالية (ص ١٣).

ومن هنا برزت أهمية تدويل التعليم الجامعي بشكل متزايد، ونما التوجه نحو تطبيق برامج التعليم العابر للحدود في ظل تيسير استخدام التكنولوجيا المتطورة لظهور أنماط وقوالب جديدة من التدويل كبرامج التعليم الافتراضية (Tham, 2013, p.649). كما شهدت الآونة الأخيرة زيادة ملحوظة في اهتمام صناعات السياسات ورؤساء الجامعات بقضايا تدويل التعليم التي ثبت بما لا يدع مجالاً للشك دورها المحوري في الارتقاء بمنظومة التعليم الجامعي، وتمكين الجامعات من التحول نحو التنافس الدولي في التصنيفات العالمية، وتحولها أيضاً لتصبح أكثر جذباً للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين، والجهات الممولة، وسوق المال والأعمال (Mukherjee and Wong, 2011, p.129).

وعليه يشير "جيانغ" (Jiang, 2012) إلى أن مؤسسات التعليم الجامعي في ظل تسارع وتيرة العولمة لجأت إلى تدويل التعليم كنوع من الاستجابة ونوع من الأسلوب الدينامي النشط للوفاء بمتطلبات العولمة والوصول إلى مستويات أعلى من تدويل التعليم (ص ٢٨).

وبحسب ما يذكره "هوانغ" (Huang, 2002) أن السبب المباشر في زيادة الاهتمام بتدويل مؤسسات التعليم الجامعي يرجع بشكل أساسي إلى التأثير المتزايد لقوى العولمة، وظهور مجتمع المعرفة الذي يتطلب باستمرار توافر خريجين مؤهلين جيداً يتمتعون بالقدرة على خوض غمار المنافسة الوظيفية، والالتحاق بسوق العمل الدولي (ص ٥٨).

ونتيجةً لهذا الاهتمام توجهت الكثير من الدول نحو تدويل جامعاتها، وتزامن ذلك مع الوقت الذي بدأت فيه منظمة اليونسكو بتبني استراتيجية تدويل التعليم الجامعي؛ حيث وجدت أن التدويل من الأساليب التي يصل فيها التعليم والبحث العلمي لمستوى الجودة والارتقاء، وذلك عن طريق تضمين البعد الدولي في جميع الأنشطة والبحث والخدمات في التعليم الجامعي، كما أن منظمة اليونسكو حثت مؤسسات الجامعات التعليم الجامعي نحو إعادة هيكلة أعمالها لمسايرة التوجه الدولي والالتزام بمبادئ تدويل التعليم الجامعي الذي

اعتبرته وسيلة للتنافس على الصعيدين المحلي والعالمي (Gao, Baik and Arkoudis,)
(2015, p.301).

وفي هذا السياق يشير كلٌّ من: "قابا وكاريك" (Vapa and Caric, 2009, p.46) والعجمي (٢٠٠٣م، ص١٥٢) إلى أهمية تدويل التعليم الجامعي، وهي على النحو التالي:

١. اتجاه بعض المجتمعات نحو الاهتمام بقضايا التنوع الفكري داخل أروقة مؤسسات التعليم الجامعي؛ وذلك لمساعدة الطلاب على معالجة القضايا الفكرية المتنوعة من زوايا متعددة.
٢. اهتمام التعليم الجامعي بالقضايا المتصلة بالدور الثقافي في تدويل التعليم، وقدراته على المحافظة على الهوية الثقافية في ظل تحديات العولمة، بجانب الإدراك الواعي بآثاره السلبية على التعليم.
٣. ظهور العديد من مضامين ووسائل التكنولوجيات العالمية الجديدة؛ حيث تسهم تلك الوسائل في تشكيل نماذج الصداقات بين الشعوب في ضوء الاحترام المتبادل للعلاقات الدولية.
٤. تأثير الاتفاقيات التجارية الدولية على اهتمام مؤسسات التعليم الجامعي، مما يتطلب ضرورة وجود سوق للتعليم المفتوح يتجلى فيه وجود حراك أكاديمي أكبر عبر الحدود الوطنية.
٥. إنشاء اتحادات إقليمية ودولية لزيادة الارتباط بين مؤسسات التعليم الجامعي عبر الحدود.
٦. إيجاد صيغة للموازنة بين وظائف وأهداف ومجالات التعليم الجامعي بصدد البقاء في سوق المنافسة العالمية والمحافظة على الهوية الثقافية داخل المجتمع الواحد.
٧. زيادة التأكيد على أهمية إكساب الطالب لمجموعة متنوعة من المهارات الحياتية والتي ترى الشركات متعددة الجنسيات أن الجامعات هي أفضل من يستطيع تقديمها، وما صاحب ذلك من ضرورة توحيد لغة السوق، وحتمية تدويل الأخلاق المهنية في الجامعات.
٨. الاتجاه نحو مزيد من العولمة للوعي بأهداف منظمة التجارة العالمية، مع استجابة التعليم الجامعي لذلك عن طريق ابتكار برامج ذات أبعاد دولية ومتعددة الاختصاصات، تمزج بين دراسة التجارة واللغات والثقافات الدولية بالمشاركين المحتملين في التجارة وسوق العمل.

٩. التوسع في الشبكات الرقمية ومواقع التواصل الحديثة التي تربط الأنشطة التعليمية والبحثية بين الجامعات على المستوى الدولي.
١٠. حاجة الجامعات في الدول النامية إلى الدخول والمشاركة بفاعلية في النظام العالمي للبحوث العلمية والابتكارات والمخترعات، وبناء وتطوير قدرات الدول من الموارد البشرية.
١١. زيادة القدرة التنافسية العلمية والتكنولوجية والاقتصادية بين جامعات الدول، وتعلم المداخل والاتجاهات العلمية الحديثة جديدة لمعالجة القضايا والمشكلات الأكاديمية والإدارية.
١٢. تعزيز التضامن والتعاون السياسي والاقتصادي والثقافي بين الدول، ودعم استيراد وتصدير الأنشطة والبرامج الأكاديمية بين جامعات دول العالم.

وبناءً على ما سبق تتجلى أهمية تدويل التعليم الجامعي في مواجهة التغيرات العالمية المتسارعة، وانعكاساتها على العديد من المجالات والجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية، إضافةً إلى أن التدويل يأتي استجابةً للاتجاهات العلمية الحديثة ومتطلبات واحتياجات سوق العمل الدولي، كما يأتي تلبيةً للاهتمام المتزايد من المنظمات والهيئات الدولية لتشكيل التعاون والتضامن الدولي ومعالجة القضايا المشتركة من خلال وجود سوق دولي مفتوح للحراك الأكاديمي الذي يتسم بالتعددية الثقافية والتنافسية العلمية بين مختلف جامعات دول العالم.

المبحث الثاني: فلسفة الجامعة المنتجة.

يمثل هذا المبحث الإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة الحالية، ويتضمن المبحث عرضاً تفصيلياً للأدبيات النظرية المتعلقة بفلسفة الجامعة المنتجة، وبعد دراسة وثائقية لتلك الأدبيات قام الباحث بتقسيم هذا المبحث على النحو التالي:
أولاً: مفهوم الجامعة المنتجة:

تشير المراجع والدراسات العلمية إلى مجموعة مفاهيم وتعريفات متشابهة ومتقاربة إلى حدٍ كبير حول فلسفة الجامعة المنتجة، وقد حاول الباحث الإلمام بأكبر قدر ممكن من هذه المفاهيم والتعريفات، وإيرادها تصاعدياً بحسب تسلسل تواريخ مراجعها التي استقى منها الباحث، والتي تتجه في الأخير نحو نقاط محددة يلخصها الباحث في نهاية هذا المحور.

يعرف الدباغ (٢٠٠٠م) مفهوم الجامعة المنتجة بأنها: "الجامعة التي لا تكتفي بالتعليم والإعداد والتأهيل، بل تجعل من نشاطاتها وبحوثها العلمية والتطبيقية بحثاً ذات جدوى اقتصادية يمكن استثمار نتائجها عملياً، واستثمار مواردها في تطوير النشاط الجامعي، وتحسين التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع" (ص ٤٣٠).

ويعرف "الونيس" (٢٠٠١م) الجامعة المنتجة بأنها: "المؤسسة التعليمية التي تعمل على أن تكون أكثر قرباً من المجتمع الذي تنشط فيه، وعلى أن تكون المؤثر الإيجابي في حياته، وهي من أجل ذلك تمارس عدة أدوار منها: المشاركة المباشرة في التطوير والابتكار، توسيع برنامج التعليم المستمر والتدريب، فسح المجال للاستفادة من وسائل الدراسات العليا في معالجة مشاكل العمل، واقتراح الحلول المناسبة لها" (ص ٢٤٩).

ويذكر عثمان (١٤٢٥هـ) أن الجامعة المنتجة هي الجامعة المتفاعلة مع المجتمع من خلال مجموعة من النشاطات المضافة لدورها الأساسي، وتحقق بذلك موارد إضافية لها تعزز من موازنتها وتعطيها المرونة الكافية لتطوير بعض نشاطاتها وخدماتها التعليمية (ص ١٦٤).

كما يقصد بالجامعة المنتجة بأنها: تلك الجامعة التي تحقق وظائف التعليم، والبحث العلمي والخدمة العامة، وتتكامل فيها تلك الوظائف كي تعطيها المرونة الكافية لتطوير بعض نشاطاتها وخدماتها التعليمية، فضلاً عن تعزيز موازنتها عن طريق تحقيق بعض الموارد المالية الإضافية للجامعة من خلال وسائل متعددة منها: التعليم الممول ذاتياً، والتعليم المستمر، والاستشارات والبحوث التعاقدية، والأنشطة الإنتاجية (الشرييني، ١٤٣٠هـ، ص ٩٤).

وفي ذات السياق يؤكد القحطاني (١٤٢٩هـ) على أن الجامعة المنتجة تقوم على الربط والتكامل بين الوظائف الأساسية للجامعة من جانب وبين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية من جانب آخر، كما أن الجامعة المنتجة تسعى إلى تخفيف العبء على الأجهزة الحكومية، والرغبة في توسيع المشاركة المجتمعية، والعمل على إيجاد فرص استثمارية مستقبلية، وزيادة كفاءة أداء المرافق، وتقديم خدمات متميزة للمستفيدين، وتوفير إيرادات مالية إضافية (ص ١١٢).

وبالتالي فإن الجامعة المنتجة هي مؤسسة تسعى للتمويل الذاتي من خلال ما تقدمه من أنشطة تعليمية وبحثية وخدمية، موجهةً لأفراد المجتمع وهيئاته المختلفة في إطار فلسفي جديد، بما يتضمنه ذلك من تقديم المشورة النظرية، وإجراء البحوث التطبيقية، وبذلك تكون أشد تفاعلاً واندماجاً مع مواقع العمل والإنتاج؛ لتمكين الخريج الجامعي من ممارسة التطبيق العملي، ومن ثم التعامل مع متغيرات سوق العمل والتنافس فيه (محمد، ٢٠١١م، ص١٨).

ويذهب بيومي (٢٠١٦م) إلى بُعدٍ آخر حول مفهوم الجامعة المنتجة، حيث يشير إلى أن المنتج الجامعي يختلف عن منتج المؤسسات الإنتاجية؛ إذ إن المنتج الأول ولید بيئة مفتوحة تتفاعل فيها مختلف وحداتها وفق مجموعة من الخطط والسياسات لتحقيق أهداف مجتمعية مرغوبة، بينما المنتج الثاني ولید خط إنتاج مغلق تتحدد فيه مهام كل وحدة على طول امتداده لتوفير منتج جاهز للاستخدام، ومع ذلك يحكم كلا المنتجين معايير الجودة للارتقاء بمستوى الأداء من جهة، وتحقيق المنافسة السوقية أياً كانت نوعها من جهةٍ أخرى (ص٥).

وفي هذا السياق يعرف الغامدي (١٤٣٩هـ) الجامعة المنتجة بأنها: "الجامعة التي تتميز عن الجامعة التقليدية بإطار فكري وفلسفي جديد، والتي تقدم خدماتها للطلاب والمجتمع من خلال التفعيل الأمثل لخصائصها ووظائفها التعليمية والبحثية والخدمية وفقاً لمؤشرات الاقتصاد المعرفي؛ وذلك من أجل تحقيق موارد مالية إضافية للجامعة من خلال أساليب متعددة منها: البحوث التطبيقية العلمية، وتقديم المشورة العلمية والفنية، والأنشطة الإنتاجية" (ص٨٢).

ومن جانبٍ آخر يؤكد عبد الغفور والعزاوي (٢٠١٨م) على أن "النوعية" هي مركز التناول في مفهوم الجامعة المنتجة، وإن لم يكن في الإمكان قياس "النوعية" بصورة جيدة، ولكن يلعب الكادر الأكاديمي دور أساسي ومرن في معظم مؤسسات التعليم الجامعي؛ حيث إنهم القادرون على تكوين الأفكار الجديدة للمعرفة وضمان نوعية التعليم الجيد والاتجاه بالجامعة نحو الإنتاج، وبالتالي تكون "النوعية" هي المركز والمحور في مفهوم الجامعة المنتجة (ص١٠).

وبناءً على ما سبق يتضح أن مفهوم الجامعة المنتجة لا يتعارض مع المفهوم العام للجامعة التقليدية ودورها الأساسي في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وإنما يتعدى ذلك إلى ممارسة النشاطات الإنتاجية المناسبة للعملية التعليمية، ومتابعة مشاكل الإنتاج العلمي والتطوير في حقل العمل، الأمر الذي يحقق لها موارد مالية تعزز مسيرتها الريادية في التعليم، وبالتالي يمكن القول إن مفهوم الجامعة المنتجة:

- أ- لا يتناقض مع المفهوم العام للجامعة التقليدية.
- ب- يهدف إلى التنوع في مصادر التمويل بأشكاله وأنواعه المختلفة.
- ت- يسعى للربط والتكامل والتوازن بين الوظائف الأساسية للجامعة.
- ث- يقوم على إعداد الطلاب بصورة شاملة ومتكاملة نظرياً وتطبيقياً.
- ج- يركز على القيام بالأنشطة التي تحقق من خلالها موارد مالية إضافية.
- ح- يؤكد على عدم دخول الجامعة في سوق التنافس الربحي الاقتصادي مع الشركات أو المصانع أو المؤسسات التجارية المختلفة بل تتعاون معها.

ثانياً: أهداف الجامعة المنتجة:

تتعدد أهداف الجامعة المنتجة وتختلف الأبعاد التي تنطلق منها كل جامعة منتجة من الجامعات العالمية الرائدة والتي تبني أهدافها الاستراتيجية على الإنتاج والإبداع العلمي والمزج بين التنظير والتطبيق، واستثمار جميع المقدرات والمكتسبات الجامعية. وتهدف الجامعة المنتجة إلى ترويج البحوث العلمية والأنشطة والبرامج الأكاديمية والخدمات الجامعية التي تقوم بها تجاه مجتمعها، وتوصيلها إلى الراغبين فيها بأي مكان في العالم، كما تهدف أيضاً من وراء ذلك إلى تحول الجامعة من دورها التقليدي إلى دور أكثر تأثيراً في حركة التقدم السريع، وتحقيق التنمية الشاملة (Brisbin and Hunter, 2003, p.480).

حيث إن قيام الجامعة المنتجة بأهدافها وتفعيلها على أرض الواقع قد حول الكثير من الجامعات في الدول المتقدمة والصناعية من جامعات تقليدية تعتمد على التمويل الحكومي إلى جامعات منتجة قادرة على تمويل نفسها ذاتياً، بل أصبحت تدر أرباحاً كبيرة

تستخدم في عمليات التطوير والتحسين الجامعي (حامد وزيدان والبحيري، ٢٠٠٨م، ص ١٧٣).

ومن جانبٍ آخر يشير الكعبي (٢٠١٨م) إلى أن الجامعة المنتجة لا تكتفي باستهداف تحقيق موارد مالية إضافية فحسب لإدامة واستمرار وجودها، بل إنها جامعة صانعة ومنتجة للمعرفة الإبداعية والابتكارية التي تشبع حاجات التنمية والتطور ومتطلبات العصر وبناء مجتمع المعرفة؛ إذ على أثر التغييرات الهائلة التي تشهدها البيئة العالمية، وما ينتظر منها الكثير على الأمد القريب لم تعد أساليب واستراتيجيات الجامعات التقليدية كافية لمواجهة حالات التغيير والأدوار التي يجب أن تلعبها الجامعة من أجل البقاء والتطور (ص ٩).

وبالتالي فإن العمل بأهداف الجامعة المنتجة لا يعني أن الجامعة تتصرف كشركة تجارية؛ فالجامعة المنتجة لها أهداف تختلف عن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الشركات التجارية؛ إذ إن الوظائف الأساسية للجامعة هي التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وهي وظائف مهمة يجب أن تصان بعيداً عن المفهوم التجاري التقليدي (الخليفة، ٢٠١٤م، ص ١٠٣).

وانطلاقاً مما سبق تشير العديد من البحوث والدراسات العلمية إلى مجموعة من الأهداف التي تسعى لها الجامعة المنتجة، ومن تلك الأهداف كما ذكرها كلٌّ من: عبد الحسيب (١٤٢٧هـ، ص ٤٢)، وحلّس (٢٠١٠م، ص ١٣١)، والوشاحي (٢٠١٥م، ص ٢٢٩)، والغامدي (١٤٣٩هـ، ص ٨٧)، وعبد الغفور والعزاوي (٢٠١٨م، ص ٢٦)، وهي كما يلي:

١. تهيئة بيئة علمية وبحثية تطبيقية بما يحقق أهدافها، والانطلاق والانفتاح والتفاعل المثمر مع حقل العمل في جميع قطاعاته.
٢. تنمية الشخصية المتكاملة لدى الطالب بأبعادها المختلفة المعرفية والانفعالية والاجتماعية والأخلاقية والروحية والجسمية؛ فالتعليم الجامعي إعداد متوازن للحياة المنتجة السعيدة.

٣. جعل الجامعة بمثابة بيت الخبرة للمجتمع من خلال ما تقوم به الجامعة من أدوار متعددة، وما تؤديه من أنشطة مختلفة لأفراد المجتمع ومؤسساته من خلال تقديم البحوث والدراسات العلمية للجهات الحكومية والخاصة مقابل موارد إضافية تستخدم لتحسين العملية التعليمية.
٤. القيام بتسويق الأنشطة الإنتاجية والبحوث التطبيقية والابتكارات التي تتم بالجامعة؛ لتطبيقها في الواقع العملي، وإيجاد البديل المحلي بدلاً من الاعتماد على الخبرة الخارجية والمنتج الأجنبي.
٥. إتاحة طاقات وكفاءات الجامعة البشرية ومرافقها وإمكاناتها المادية؛ ليستفيد منها أفراد المجتمع ومؤسساته مقابل عوائد مادية مناسبة.
٦. القيام بمختلف أنواع البحوث في شتى القطاعات؛ بهدف الوفاء باحتياجات المجتمع ومتطلباته، وتهيئة المناخ الملائم للبحث العلمي التطبيقي الذي يسهم في زيادة العمليات الإنتاجية داخل كل من الجامعة والمؤسسات المجتمعية.
٧. تحقيق الترابط الوثيق بين الإعداد الأكاديمي للطلاب والبحث العلمي المرتبط بالعمليات الإنتاجية داخل المؤسسات الاقتصادية والمجتمعية، وزيادة الكفاءة الداخلية والخارجية لكل من المؤسسات التعليمية الجامعية، والمؤسسات الاقتصادية المجتمعية على حد سواء.
٨. تكوين اتجاهات إيجابية لدى الطلاب نحو التعلم الذاتي وممارسته، والقدرة على النقد والتحليل، والاستنتاج والابتكار ومواكبة التغيير.
٩. تطوير أداء النظام التعليمي، وتحسين مستوى كفاءته، ورفع إنتاجيته لتحقيق الجودة الشاملة.
١٠. زيادة قدرة الجامعات التنافسية للتوافق مع المعايير والنظم العالمية، ومتطلبات العصر ومتغيراته.
١١. توطين التقنية وتحويل الجامعات إلى بيوت خبرة عالمية، وتحقيق النفع بين قطاعات التعليم وقطاعات الأعمال والإنتاج، وإرساء دعائم الأمن الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.
١٢. العمل على إزالة الثنائية بين النظرية والتطبيق، والفكر والممارسة، والجامعة والمجتمع من خلال تفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعات ومؤسسات الأعمال والإنتاج.

١٣. توفير مصادر تمويلية ذاتية لنظام التعليم الجامعي تسهم في سد احتياجاته المالية المتنامية من خلال تفعيل الدور الإنتاجي والاستثمار الأمثل للموارد المالية والبشرية المتاحة للجامعات.

١٤. إعادة بناء فلسفة ورسالة الجامعة كمنظمة تربوية وتعليمية تنطلق من الإيمان بأن التعليم استثمار في الموارد البشرية، وتؤمن بأن التعليم الجامعي أداة السيطرة، والتحكم والتوجيه للمستقبل.

١٥. بلورة أهداف العملية التعليمية على أسس من تربية الموهبة العلمية، وصقل وإنضاج الكفاءة، وتنمية القدرات النقدية، وتمكين الخريج من استيعاب حقائق ومتغيرات عصره، والانتقال من آليات التلقين والاستظهار إلى عمليات التفكير والإبداع.

١٦. رفع مستوى الكفاءة الداخلية والخارجية وزيادة إنتاجية التعليم الجامعي الفكري والمادي، وتطوير أداء نظام التعليم الجامعي؛ ضماناً لتحقيق الجودة الشاملة للنظام.

وبناءً على ما سبق فإن الجامعة المنتجة تهدف إلى تحقيق موارد مالية إضافية ومنافع وعوائد اقتصادية واستثمار المقدرات البشرية والمادية لنظام التعليم الجامعي؛ من أجل تخفيف العبء على الحكومات في تمويل التعليم الجامعي، والقضاء على الثنائية بين النظرية والتطبيق، وصولاً لتحقيق التعليم الجامعي المتميز وزيادة الكفاءة الإنتاجية الداخلية والخارجية للجامعة.

ثالثاً: أهمية الجامعة المنتجة:

إن حاجة الجامعات إلى تبني فلسفة الجامعة المنتجة أصبحت مسألة مهمة وضرورية؛ إذ إن التحولات والتغيرات العالمية المتسارعة لن تلتفت إلى جامعات تقليدية جامدة لا تواكب العصر الحديث ولا تتفتح على المشهد العالمي الجديد، في الوقت الذي طبقت فيه كثير من جامعات دول العالم المتقدم حضارياً فلسفة الجامعة المنتجة كإحدى سياسات تحصيل وإيجاد مصادر تمويل إضافية تنعكس على الجامعة وعلى العاملين بها. ويظهر أن العالم مقبل فعلاً على تطورات مذهلة ستغير بشكل كبير من البنى التقليدية لتحصيل المعارف ونشرها، وستستبدل ببنى جديدة؛ فإذا كانت الجامعات ومؤسسات البحث العلمي قد أوصلت العالم إلى هذا التطور التقني الكبير، وساهمت في

تطوير تكنولوجيا الاتصالات، فإن هذه التكنولوجيا المتطورة ستلد جامعات افتراضية إلى جانب الجامعات التقليدية، وستتحكم في تسييرها (العبيدي، ٢٠١١م، ص ٤٤).

ولذا كان لابد لمؤسسات التعليم الجامعي من إيجاد مصادر أخرى تضاف إلى الدعم الحكومي لمساعدة الجامعات لبلوغ طموحاتها وأهدافها، ومن أبرز تلك المصادر أمام الجامعات ما يطلق عليه بـ "الجامعة المنتجة" وهو الأسلوب المتبع في عدد من الدول المتقدمة، وهذا الأسلوب يعني أن تعمل الجامعة على زيادة مواردها من الخدمات للآخرين، مع التزامها بمهمتها الأساسية في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع (إبراهيمي، ٢٠١٣م، ص ٦٠).

حيث إن الجامعة المنتجة تسهم في تهيئة وتنمية وتعزيز الإبداع والابتكار ومسايرة اتجاهات العصر في الجودة والأداء والموارد، حيث يشهد عالمنا العديد من التحولات والتغيرات السريعة والمتلاحقة على جميع الأصعدة اجتماعياً واقتصادياً وتقنياً، وانعكست تلك التحولات على فلسفة الجامعات ورسالتها ووظائفها وأدوارها، فأصبح مطلوباً من الجامعات مواكبة هذه التطورات والاستجابة لها من خلال المساعدة في حل المشكلات التي يواجهها المجتمع في مجالات الإنتاج والاستشارات والدراسات إلى صناع القرار (الغامدي، ١٤٣٩هـ، ص ٧٩).

ولا يمكن أن يغلق الباب أمام ابتكار صيغ لتأكيد التلاحم بين التعليم والعمل باعتباره ركيزة التقدم للعلم والإنتاج، وتحقيق الجامعة المنتجة للتلاحم بين التعليم والعمل يمكنها من مواجهة مشكلات طالما أرققت المسؤولين في الجامعات، حيث إنه في ظل هذا التلاحم تختفي مشكلة الإعداد لتخصصات لم يعد سوق العمل في حاجة إليها، كما تتمكن الجامعة أيضاً بفضل هذا الالتقاء من التغلب على مشكلة تخلف محتوى الإعداد عن مسايرة متطلبات سوق العمل، وفي إطار هذا التلاقي تنصب البحوث العلمية الجامعية بمختلف مستوياتها على مشكلات حقيقية يسهم حلها في عمليات التنمية المتكاملة (تركلي، ١٩٩٠م، ص ١٥٤).

كما أن أهمية الجامعة المنتجة تتمثل في قيامها بدور حيوي وفعال في حياة مجتمعاتها، مما جعل بعضهم يصفها بأنها المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي والتقدم

الثقافي والاجتماعي، والمصدر الجوهري لبناء كيان المجتمع الفكري والمعرفي؛ إذ أصبحت الآمال معلقة على مؤسسات التعليم الجامعي في تحقيق مستقبل أفضل لشعوب العالم المختلفة، في عصرٍ أصبحت فيه ثروة المعرفة أكثر أهمية من الثروات الطبيعية والموارد المادية (الثبيني، ١٤٢٣هـ، ص ٤٦٦).

ولذا فإن الجامعة المنتجة تلعب دوراً مهماً وأساسياً في تقدم الشعوب، واستيعاب معطيات الحضارة المعاصرة، وتزويد المجتمع بحاجاته من الكفاءات البشرية؛ وذلك بالنظر إلى كون التعليم الجامعي الجيد شرطاً ضرورياً للتراكم المعرفي، وازدهار حركة البحث والتطوير، إضافةً إلى درجة كفاءة مخرجات التعليم الجامعي في المهن المختلفة (مجاهد، ٢٠٠١م، ص ١٩٨).

وبناءً على ما سبق تتجلى أهمية الأخذ بفلسفة الجامعة المنتجة وتطبيق أهدافها على كافة الأنظمة والسياسات الجامعية، إضافةً إلى مواكبة ومسايرة الاتجاهات العالمية المعاصرة في التميز العلمي، وتحقيق الجودة والكفاءة الإنتاجية العالية في المقدرات البشرية والمادية للجامعة، حيث إن الجامعة المنتجة تسهم في إيجاد بدائل تمويلية للجامعة من شأنها تخفيف العبء المالي عن الدولة، إضافةً إلى حل المشكلات المجتمعية المرتبطة بسوق العمل، والمزج بين التخصصات النظرية والتطبيقية من أجل توليد منتجات جامعية تلبي متطلبات العصر الحديث.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

يتناول هذا الفصل عرضاً مفصلاً لمنهجية الدراسة الميدانية، وإجراءاتها التي استخدمت لتنفيذ الدراسة، وتحقيق أهدافها، بدءاً من تحديد المنهج المتبع في الدراسة، ومروراً بتحديد مجتمع الدراسة وعينته، والخصائص التي تميز بها أفراد عينة الدراسة، ثم عرضاً تفصيلياً لكيفية تصميم وبناء أداة الدراسة، وآلية التحقق من صدقها وثباتها، وبعد ذلك التطرق إلى إجراءات تطبيق الدراسة، وأخيراً عرض الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات وتحليل النتائج، وبيان ذلك على النحو التالي:

أولاً: منهج الدراسة.

تعد الدراسة الحالية من الدراسات العلمية التطويرية، ونظراً لطبيعة الدراسة وتنوع أهدافها، وتعدد مراحلها، استخدم الباحث عدداً من الأساليب البحثية تمثلت في المنهج الوصفي بالأسلوب المسحي، والمنهج الوصفي بالأسلوب الوثائقي؛ باعتبارهما الأسلوبين البحثيين بالمنهج الوصفي الأكثر مناسبةً لطبيعة الدراسة الحالية وأهدافها، كما استخدم الباحث هذين الأسلوبين البحثيين بما يتناسب مع أهداف وطبيعة كل مرحلة من مراحل الدراسة الحالية، والتي تكونت في أربع مراحل، وهي على النحو التالي:

المرحلة الأولى: (تشخيص الواقع).

تمّ في هذه المرحلة تشخيص واقع تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، وتمت هذه المرحلة من خلال إعداد الباحث لأداة الدراسة (الاستبانة) وعرضها على أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية الحكومية المختارة؛ لإبداء مرئياتهم حول واقع تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، وذلك وفقاً لأبعاد العملية التعليمية التالية:

البعد الأول: واقع الأنظمة واللوائح التشريعية الداعمة لتدويل التعليم الجامعي.

البعد الثاني: واقع الحراك الدولي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

البعد الثالث: واقع تدويل البحث العلمي والبرامج الأكاديمية.

البعد الرابع: واقع تدويل خدمة المجتمع والتسويق الدولي.

كما تمّ في هذه المرحلة الكشف عن معوقات تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، وذلك من خلال إعداد الباحث لأداة الدراسة (الاستبانة) وعرضها على أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية الحكومية المختارة؛ لإبداء مرئياتهم حول معوقات تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، وذلك وفقاً لأبعاد العملية التعليمية التالية:

البعد الأول: المعوقات البشرية.

البعد الثاني: المعوقات الإدارية والتنظيمية.

البعد الثالث: المعوقات المادية والتسويقية.

البعد الرابع: المعوقات العلمية والأكاديمية.

وسلك الباحث في تنفيذه لهذه المرحلة المنهج الوصفي (المسحي) وهو كما يعرفه العساف (١٤٣٣هـ) بأنه: "ذلك النوع من البحوث الذي يتم بواسطة استجواب جميع أفراد مجتمع البحث، أو عينة كبيرة منهم، وذلك بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها، ودرجة وجودها فقط، دون دراسة العلاقة أو استنتاج الأسباب" (ص ١٨٩).

ومن خلال هذه المرحلة تمت الإجابة عن السؤال الثالث وهو: ما واقع تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟ والإجابة عن السؤال الرابع وهو: ما معوقات تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
المرحلة الثانية: (استجلاء الأمثل من الأطر النظرية والتجارب العالمية).

تم في هذه المرحلة استجلاء الأمثل من الأطر النظرية في مجال تدويل التعليم الجامعي وكذلك مجال فلسفة الجامعة المنتجة، كما تم استجلاء الأمثل من التجارب العالمية في مجال تدويل التعليم الجامعي وكذلك مجال فلسفة الجامعة المنتجة للإفادة من تلك التجارب في موضوع الدراسة، وتمهيداً كذلك لتوظيفها في بناء التصور العلمي المقترح. وسلك الباحث في تنفيذه لهذه المرحلة المنهج الوصفي (الوثائقي) وهو كما يعرفه العساف (١٤٣٣هـ) بأنه: "الجمع المتأنى والدقيق للسجلات والوثائق المتوافرة ذات العلاقة بموضوع مشكلة البحث، ومن ثم التحليل الشامل لمحتوياتها بهدف استنتاج ما يتصل بمشكلة البحث من أدلة وبراهين تبرهن على إجابة أسئلة البحث" (ص ٢٠٦). ومن خلال هذه المرحلة تمت الإجابة عن السؤال الأول وهو: ما فلسفة الجامعة المنتجة؟ والإجابة عن السؤال الثاني وهو: ما متطلبات تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة؟

المرحلة الثالثة: بناء التصور العلمي المقترح في صورته الأولية.

تمّ في هذه المرحلة بناء التصور العلمي المقترح في صورته الأولية، وذلك في ضوء ما كشفت عنه المرحلتين الأولى والثانية من نتائج تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، وفي ضوء كذلك ما تم استجلاؤه من أمثل الأطر

النظرية في تدويل التعليم الجامعي وفلسفة الجامعة المنتجة وأمثلة التجارب العالمية فيهما، وأيضاً في ضوء نتائج وتوصيات البحوث والدراسات السابقة ذات العلاقة بمجال تدويل التعليم الجامعي ومجال فلسفة الجامعة المنتجة. وسلك الباحث في تنفيذه لهذه المرحلة أسلوب مسح الخبراء وذلك من خلال تصميم التصور المقترح الذي توصل إليه في صورته الأولية وعرضه على مجموعة من خبراء التربية والمختصين التربويين في الجامعات السعودية لمعرفة وجهة نظرهم. ومن خلال هذه المرحلة تمت الإجابة الأولية عن السؤال الخامس وهو: ما التصور المقترح لتدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة من وجهة نظر خبراء التربية؟

المرحلة الرابعة: بناء التصور العلمي المقترح في صورته النهائية.

تمّ في هذه المرحلة بناء التصور العلمي المقترح في صورته النهائية، وذلك بعد عرضه في صورته الأولية على مجموعة من خبراء التربية والمختصين التربويين في الجامعات السعودية لمعرفة مرئياتهم ووجهات نظرهم حول التصور المقترح لتدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة ومدى أهميته وإمكانية تطبيقه، وبعد ذلك تمت إعادة صياغته في صورته النهائية وفق مرئيات المحكمين، وهذا ما قام به الباحث بعد تحكيمه للتصور المقترح؛ حيث قام بجمع ملحوظات المحكمين حول عبارات التصور المقترح وإجراء ما يلزم من التعديلات بالحذف أو الإضافة وفق ما اتفق عليه المحكمون بنسبة ٨٠% منهم. ومن خلال هذه المرحلة تمت الإجابة النهائية عن السؤال الخامس وهو: ما التصور المقترح لتدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة من وجهة نظر خبراء التربية؟

ثانياً: مجتمع الدراسة.

يشير مصطلح مجتمع الدراسة إلى المجتمع الأصلي "Population" الذي يشمل جميع المفردات ويمكن سحب عينات بحثية منه؛ وذلك لصعوبة إجراء البحوث على جميع مفردات المجتمع الأصلي، أما مصطلح عينة الدراسة "Sample" فيشير إلى الشريحة الممثلة للمجتمع الأصلي، بحيث تشمل جميع خصائص المجتمع الأصلي للدراسة (علام، ١٩٩٩م، ص ٢٠)، ويعرف عبيدات وعدس وعبد الحق (١٤٤١هـ) مجتمع الدراسة بأنه:

"جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث" (ص ١٠٩)، وبذلك فإن مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد الذين يكونون موضوع مشكلة الدراسة.

وفي ضوء ذلك يتكون مجتمع الدراسة الحالية من جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية الحكومية، والذين يبلغ عددهم بحسب ما يشير إليه التقرير السنوي لوزارة التعليم الصادر عام (٢٠١٩م) بأن إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية الحكومية ٧٠١٦٠ عضواً (ص ١٧٦).
ثالثاً: عينة الدراسة.

اعتمدت الدراسة الحالية على الطريقة العشوائية في اختيار العينات، والتي تكون فيها الفرصة متساوية ودرجة الاحتمال لأبي فرد من أفراد مجتمع الدراسة يتم اختياره كأحد أفراد عينة الدراسة دونما أي تأثير أو تأثر، وعليه تم اختيار عينة عشوائية بسيطة ممثلة للمجتمع الأصلي من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية الحكومية، وفقاً لمعادلة ستيفن تامبسون "Steven K. Thompson" في اختيار العينات في العلوم الاجتماعية، وقد تم اختيار أربع جامعات سعودية حكومية وهي على النحو التالي: (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الأمير سطاتم بن عبد العزيز، وجامعة جدة).

وقد راعى الباحث في اختياره للجامعات الأربع كعينة ممثلة للجامعات السعودية الحكومية؛ وذلك لتنوعها من حيث النشأة ما بين جامعات قديمة النشأة وهي: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية التي تم إنشاؤها عام ١٣٩٤هـ، وجامعة الملك عبد العزيز التي أنشئت عام ١٣٨٧هـ؛ وجامعات حديثة النشأة وهي: جامعة الأمير سطاتم بن عبد العزيز التي تم إنشاؤها عام ١٤٣٠هـ، وجامعة جدة التي أنشئت عام ١٤٣٥هـ؛ حيث إن الجامعات قديمة النشأة لها تجارب سابقة في عمليات تدويل التعليم الجامعي السعودي مثل: التعاون البحثي الدولي والحراك الأكاديمي الدولي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس وبرامج التوأمة العلمية العالمية، في حين أن الجامعات حديثة النشأة لديها آمال وتطلعات مستقبلية لتطبيق خطط واستراتيجيات إنتاجية من خلال عمليات تدويل التعليم الجامعي المختلفة.

وبشير التقرير السنوي لوزارة التعليم الصادر عام (٢٠١٩م) إلى أن عدد أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية يبلغ ٣٨٧٤ عضواً، وعدد أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك عبد العزيز يبلغ ٧٥٢٧ عضواً، في حين يبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأمير سطاتم بن عبد العزيز ٢١٩٠ عضواً، كما يبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بجامعة جدة ١٥٢١ عضواً (ص١٧٦).

رابعاً: خصائص أفراد عينة الدراسة.

تم تحديد عدد من المتغيرات الرئيسة لوصف أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس، وتحتوي على أربعة متغيرات وهي كما يلي: (١) متغير الجامعة التي ينتسب لها عضو هيئة التدريس. (٢) متغير التخصص العلمي لعضو هيئة التدريس. (٣) متغير الرتبة الأكاديمية لعضو هيئة التدريس. (٤) متغير الخبرة الدولية لدى عضو هيئة التدريس.

وتمثل المتغيرات السابقة مؤشرات دلالية على نتائج الدراسة، بالإضافة إلى أنها تعكس الخلفية العلمية لدى أفراد عينة الدراسة، وتساعد على إرساء الدعائم التي تُبنى عليها التحليلات المختلفة المتعلقة بالدراسة.

خامساً: أداة الدراسة وإجراءاتها.

عمد الباحث إلى استخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع المعلومات والبيانات عن مشكلة الدراسة؛ وذلك لتحقيق الهدف الثالث والرابع من أهداف الدراسة، وهما: التعرف على واقع تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وكذلك الكشف عن معوقات تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؛ مستفيداً في بناء أداة الدراسة (الاستبانة) من الدراسات السابقة ذات العلاقة بتدويل التعليم الجامعي وأيضاً فلسفة الجامعة المنتجة، وكذلك مستفيداً من الإطار النظري للدراسة الحالية.

سابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

لتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث الأساليب الإحصائية لمعالجة وتحليل البيانات والمعلومات التي تم تجميعها من الدراسة الميدانية؛ وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية والذي يرمز له اختصاراً بـ (SPSS)، وبعد ذلك تم حساب المقاييس الإحصائية: المتوسط الحسابي، ومعامل الثبات "ألفا كرونباخ"، والانحراف المعياري، ومعامل ارتباط بيرسون، والتكرارات والنسب المئوية للتعرف على خصائص أفراد عينة الدراسة.

أبرز نتائج الدراسة

يستعرض الباحث هنا ملخص لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يتعلق

بالإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها، وهي على النحو التالي:

١. جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة حول أبعاد محور واقع تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بدرجة متوسطة؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي العام (٣.٢١) وانحراف معياري (٠.٧٢)، وتراوح المتوسطات الحسابية للأبعاد بين (٢.٩٤ - ٣.٣٦)؛ حيث جاء بُعد "واقع الأنظمة واللوائح التشريعية الداعمة لتدويل التعليم الجامعي"، في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣.٣٦) وانحراف معياري (٠.٦٧) وبدرجة متوسطة، وجاء بُعد "واقع الحراك الدولي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس"، في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣.٣٣) وانحراف معياري (٠.٨٠) وبدرجة متوسطة، كما جاء في المرتبة الثالثة بُعد "واقع تدويل البحث العلمي والبرامج الأكاديمية" بمتوسط حسابي (٣.٢١) وانحراف معياري (٠.٩٢)، في حين حلّ أخيراً بُعد "واقع تدويل خدمة المجتمع والتسويق الدولي" بمتوسط حسابي (٢.٩٤) وانحراف معياري (٠.٨٧) وبدرجة متوسطة.

٢. جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة حول أبعاد محور معوقات تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بدرجة عالية؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي العام (٣.٤٤) وانحراف معياري (٠.٧٣)، وتراوح المتوسطات الحسابية للأبعاد بين (٣.٢٧ - ٣.٥٥)؛ حيث جاء بُعد "المعوقات العلمية

- والأكاديمية" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣.٥٥) وانحراف معياري (٠.٨٤) وبدرجة عالية، وجاء بُعد "المعوقات المادية والتسويقية" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣.٥٣) وانحراف معياري (٠.٨٥) وبدرجة عالية، كما جاء في المرتبة الثالثة بُعد "المعوقات الإدارية والتنظيمية" بمتوسط حسابي (٣.٤٢) وانحراف معياري (٠.٩١) وبدرجة عالية، وحلَّ أخيراً بُعد "المعوقات البشرية" بمتوسط حسابي (٣.٢٧) وانحراف معياري (٠.٧٤) وبدرجة متوسطة.
٣. توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠١) في استجابات أفراد عينة الدراسة على أبعاد واقع تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تبعاً لمتغير الجامعة.
٤. توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠١) في استجابات أفراد عينة الدراسة على أبعاد معوقات تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تبعاً لمتغير الجامعة.
٥. توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠١) في استجابات أفراد عينة الدراسة على أبعاد واقع تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة تبعاً لمتغير الجامعة.
٦. توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠١) في استجابات أفراد عينة الدراسة على أبعاد معوقات تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة تبعاً لمتغير الجامعة.
٧. توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠٥) في استجابات أفراد عينة الدراسة على أبعاد واقع تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تبعاً لمتغير التخصص العلمي.
٨. لا توجد فروق دالة إحصائياً في استجابات أفراد عينة الدراسة على أبعاد معوقات تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تبعاً لمتغير التخصص العلمي.

٩. توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠٥) في استجابات أفراد عينة الدراسة على أبعاد واقع تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تبعاً لمتغير التخصص العلمي.
١٠. لا توجد فروق دالة إحصائياً في استجابات أفراد عينة الدراسة على أبعاد معوقات تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تبعاً لمتغير التخصص العلمي.
١١. لا توجد فروق دالة إحصائياً في استجابات أفراد عينة الدراسة على محور واقع تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية، إلا في بُعد واقع الأنظمة واللوائح التشريعية الداعمة لتدويل التعليم الجامعي دال عند مستوى دلالة (٠.٠٥)، وبُعد واقع الحراك الدولي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس دال عند مستوى دلالة (٠.٠١).
١٢. لا توجد فروق دالة إحصائياً في استجابات أفراد عينة الدراسة على محور معوقات تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية، إلا في بُعد المعوقات البشرية دال عند مستوى دلالة (٠.٠١)، وبُعد المعوقات العلمية والأكاديمية دال عند مستوى دلالة (٠.٠١).
١٣. لا توجد فروق دالة إحصائياً في استجابات أفراد عينة الدراسة على أبعاد واقع تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تبعاً لمتغير الخبرة الدولية.

التصور المقترح للدراسة الحالية

تستند فلسفة التصور المقترح لهذه الدراسة على القيم والمبادئ الإسلامية التي يتميز بها التعليم الجامعي السعودي وإيمانه بأهمية نشر الثقافة الإسلامية الصحيحة في سائر بلاد العالم، كما تقوم فلسفة التصور المقترح لهذه الدراسة على ربط التعليم الجامعي السعودي بالإنتاجية العلمية واستثمارها وتسويقها من خلال تدويل التعليم الجامعي، وفتح قنوات الشراكة مع مختلف الجامعات العالمية ومؤسسات المجتمع الدولي، وتحقيق التعاون والعمل المشترك مع القطاعات الاقتصادية والإنتاجية والخدمية المتعددة، بما يسهم في

تحسين وتطوير منظومة التعليم الجامعي السعودي بجميع عناصره ويزيد من إنتاجيته، ويتواكب مع التغيرات العالمية المتسارعة، وبما يسهم كذلك في توفير بدائل تمويلية وتنمية موارد الجامعات السعودية لتعزيز مكانتها في المجتمع الدولي؛ حيث إن العالمية لم تعد خياراً أمام الجامعات السعودية بل أصبحت مطلباً ضرورياً لجودة التعليم الجامعي، وأحد أهم المعايير الدولية في تقييم أداء مؤسسات التعليم الجامعي.

وتتبع أهمية التصور المقترح من إيمان الباحث واستشعاره بالمسؤولية المجتمعية والدور المأمول للجامعات السعودية تجاه المجتمع الدولي، بالإضافة إلى ما تتمتع به الجامعات السعودية من كفاءات بشرية متميزة وما تمتلكه من تخصصات نوعية في بعض العلوم والدراسات التي تتميز بها كالدراسات الإسلامية ودراسات التاريخ الإسلامي وعلوم اللغة العربية ونحوها، وما يمثله تدويل التعليم الجامعي السعودي من فرص للاستثمار في رأس المال البشري ونشر القيم والمبادئ الإسلامية الصحيحة، وما يمثله التدويل أيضاً من الفوائد والمنافع التي تعود ثمارها في تحصيل موارد مالية إضافية متنوعة تحقق للجامعات السعودية الاكتفاء الذاتي وتسهم بها في تحسين مخرجاتها وتسويق منتجاتها وصولاً إلى التطبيق الفعلي لفلسفة الجامعة المنتجة، كما تتبع أهمية التصور المقترح من التطلعات التي تسعى لها رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ نحو التوجه للانفتاح العالمي والشراكات الفعالة مع جامعات ومؤسسات المجتمع الدولي.

كما يهدف التصور المقترح للدراسة الحالية إلى تدويل التعليم الجامعي السعودي بما يحقق للجامعات السعودية موارد مالية إضافية تعزز من قدرتها على الاكتفاء الذاتي وتمكنها من التنافسية والتميز في السوق الدولي للحصول على مكانة متقدمة في مصاف الجامعات العالمية الرائدة، وينطلق من هذا الهدف العام عدد من الأهداف الفرعية، وهي على النحو التالي:

١. تحقيق التطلعات التي تسعى لها رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ نحو تحسين صورة جامعاتها وتعزيز قدراتها التنافسية بين جامعات دول العالم من خلال تدويل التعليم الجامعي والارتقاء بجودة منتجاته الأكاديمية وتسويقها دولياً.

٢. توجيه نظر العمادات والإدارات ذات الشأن بالتعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد بالجامعات السعودية لإقامة روابط تعليمية دولية واستهداف الأفراد من كافة أنحاء العالم بما يسهم في دعم تدويل التعليم الجامعي السعودي.

٣. تعزيز البعد الدولي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية من خلال إتاحة الفرصة لهم بالسفر للخارج والالتحاق ببرامج وأنشطة تعليمية في أفضل الجامعات العالمية المتقدمة.

٤. تحقيق الشراكة والتواصل الفعّال بين الجامعات السعودية ومؤسسات العمل والإنتاج الدولي، وذلك من خلال دعم التعاون في مجال التدريب العملي والأبحاث العلمية المشتركة، بما يحقق تطوير القدرات البحثية والاعتراف الدولي بمؤسسات التعليم الجامعي السعودي.

٥. التوسع بإضفاء البعد الدولي في أنشطة الجامعات السعودية وبرامجها الأكاديمية؛ لجعل التعليم الجامعي السعودي أكثر قدرة للمنافسة الجاذبة على مستوى الأسواق العالمية.

ومن الإجراءات والآليات التطبيقية للتصور المقترح ما يلي:

١. أن تبني الجامعة نظامها التعليمي بالاستفادة من تجارب الجامعات العالمية المتقدمة، وذلك من خلال الوقوف على بعض تجارب الدول الرائدة في شأن تدويل التعليم الجامعي والإفادة من أنظمتها وقوانينها التشريعية التي برزت بشكل عملي على تحقيق فلسفة الجامعة المنتجة من خلال مجال تدويل التعليم الجامعي.

٢. أن تدعم أنظمة الجامعة آليات التعاون مع قطاع الأعمال والإنتاج الدولي، وذلك بإقامة الجامعات السعودية علاقات تعاونية بالمؤسسات الإنتاجية والقطاعات الخدمية والشركات الصناعية الدولية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال: التدريب الميداني لطلاب الجامعات السعودية في بعض المؤسسات والشركات الدولية مع توافر المواصفات المطلوبة لخريجهم، والتعرف على احتياجات قطاعات الأعمال والإنتاج الدولي.

٣. أن تستعين الجامعة بخبراء وعلماء دوليين للعمل والتدريس. ويمكن ذلك أن يتم من خلال جذب الباحثين المتميزين وأعضاء هيئة التدريس الحاصلين على جوائز عالمية للعمل والتدريس في الجامعات السعودية، وذلك بدافع إثراء منظومة العملية التعليمية بالجامعات

السعودية، وتعزيز مكانة التعليم الجامعي السعودي على المستويين الإقليمي والدولي، بما يسهم في تبادل الخبرات بين أعضاء هيئة التدريس والعلماء الدوليين في بيئة العمل الجامعي.

٤. أن تهتم الجامعة بالنشر العلمي لبحوث أعضاء هيئة التدريس على المواقع والمنصات العالمية الحديثة، وذلك من خلال الاشتراك في المجالات العلمية العالمية وقواعد البيانات الرقمية وإتاحتها لأعضاء هيئة التدريس، وتقديم الحوافز المادية والمعنوية لتشجيعهم على نشر بحوثهم في المواقع والمنصات العالمية المتعددة، بما يسهم في تدويل البحث العلمي وإبراز مستوى حجم الإنفاق البحثي بالتعليم الجامعي السعودي.

٥. أن تولي الجامعة اهتماماً بحركة الترجمة من وإلى اللغة العربية، وذلك من خلال إنشاء مراكز متخصصة في عمليات الترجمة، وتوفير الدعم الكافي لكل ما تحتاجه هذه المراكز من مترجمين ووسائل تقنية مساعدة في عمليات الترجمة، بالإضافة إلى التواصل مع المكاتب العالمية المتخصصة في الترجمة للإفادة من خبراتها في هذا المجال، مما يسهم في نقل المعارف والعلوم الإنسانية وتدويلها بين جامعات دول العالم.

٦. أن تشارك الجامعة في المعارض الدولية لتسويق منتجاتها البحثية والاستشارية وغيرها من الدورات التدريبية والبرامج الأكاديمية، وذلك من خلال اتباع وسائل التسويق الحديثة وتوجيه المنتجات الجامعية للجهات المستفيدة منها، مع التنوع في استخدام وسائل التسويق المناسبة في المعارض الدولية مثل: تسويق البرامج الجامعية المرتبطة باحتياجات سوق العمل الدولي، تسويق المعرفة المبتكرة عن طريق براءات الاختراع، وغيرها من الوسائل التي تشكل صلب استراتيجيات تسويق التعليم الجامعي وتدويله وتخصيص عائدها لدعم الجامعات السعودية.

وبناءً على ما سبق فإن الجهة الأولى المسؤولة عن تطبيق التصور المقترح لتدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة هي وزارة التعليم السعودي ممثلةً بمجلس شؤون الجامعات، والوكالات والإدارات بوزارة التعليم ذات العلاقة بالتدويل، كما أن الجهات المنفذة لهذا التصور المقترح هي الجامعات السعودية الحكومية من خلال الكليات والأقسام والمراكز والإدارات ذات العلاقة، مثل: إدارة التعاون الدولي في كل جامعة سعودية.

المراجع العربية

- إبراهيمي، نادية. (٢٠١٣م). دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
- إلياس، أنطون وإلياس، أوارد. (١٩٩٢م). قاموس إلياس العصري. ط١٥. القاهرة: دار إلياس العصرية للطباعة والنشر.
- بيومي، كمال. (٢٠١٦م). جودة المنتج الجامعي المفهوم والأبعاد والممارسات. مجلة عالم التربية بالمؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، ١٧ (٥٦)، ١-١٢.
- تركي، عبد الفتاح إبراهيم. (١٩٩٠م - يوليو). مستقبل الجامعات العربية بين قصور واقعها وتحديات الثورة العلمية جدل البنى والوظائف. بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي: آفاق مستقبلية، جامعة عين شمس، القاهرة، ٨-١٠ يوليو، ١٩٩٠م.
- الثبتي، مليحان معيض. (١٤٢٣هـ). اتجاهات الأكاديميين الإداريين وأعضاء هيئة التدريس نحو البحث العلمي والتدريس والمكافآت في ثلاث جامعات عربية خليجية، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإسلامية بجامعة الملك سعود، ١٥ (٢)، ٤٦٥-٥١٩.
- الجاسر، غادة بنت عبد الرحمن. (٢٠٢٠م). متطلبات تدويل التعليم الجامعي عن بعد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية. مجلة كلية التربية بجامعة الأزهر، ١ (١٨٨)، ٢٥٧-٢٩٢.
- حامد، محمد وزيدان، همام والبحيري، السيد. (٢٠٠٨م). تمويل التعليم الجامعي واتجاهاته المعاصرة. القاهرة: عالم الكتب.
- الحكير، هنادي فهد. (١٤٣٧هـ). تطوير التعليم الجامعي السعودي في ضوء مدخل تدويل التعليم العالي. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.
- حُس، داود درويش. (٢٠١٠م). مستوى تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية ودوره في جودة الإنتاج العلمي. مجلة فكر وإبداع برابطة الأدب الحديث، (٦٠)، ١١٥-١٦٠.
- خاطر، محمد إبراهيم. (٢٠١٥م). تدويل التعليم أحد مداخل تحقيق الميزة التنافسية للجامعات المصرية. مجلة كلية التربية بجامعة الزقازيق، (٨٧)، ٢٢٣-٢٧٨.
- الخشاب، عبد الإله يوسف والعناد، مجذاب بدر. (١٩٩٦م). الجامعة المنتجة: الفلسفة والوسائل. مجلة اتحاد الجامعات العربية. (٣١)، ٧-٢٣.
- الخليفة، عبد العزيز علي. (٢٠١٤م). صيغة مقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية للجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أنموذجاً. مجلة رسالة التربية وعلم النفس، (٤٦)، ٩٧-١٢٣.

- خورشيد، معتز. (٢٠٠٦م). اقتصاد المعرفة المكسب والخسارة في البحث العلمي. مجلة وجهات نظر في الثقافة والسياسة والفكر الإلكترونية، (٩٠)، ٦٤-٦٥.
- الدباغ، رياض. (٢٠٠٠م - مارس). نحو جامعة منتجة: تجربة الجامعة المستنصرية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر جامعة القاهرة للبحوث والدراسات العليا والعلاقات الثقافية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٧-٢٨ مارس، ٢٠٠٠م.
- الددج، عائشة. (٢٠١٦م). تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات. مجلة كلية التربية بجامعة بنها. ٢٧ (١٠٩). ٥٤٠-٥٤٠.
- الزهراني، سعدية وأحمد، إيمان. (٢٠٢٠م) بعنوان: دور القيادات الأكاديمية في تحقيق متطلبات الجامعة المنتجة بجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع بكلية الإمارات للعلوم التربوية، (٦١)، ١٥٧-١٨٣.
- زيتون، محيا. (٢٠٠٥م). التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الشربيني، فهمي. (١٤٣٠هـ). طرق جديدة لزيادة موارد الجامعات. مجلة المعرفة، (١٧٧)، ٩٣-٩٩.
- العامري، عبد الله محمد. (١٤٣٤هـ). متطلبات تدويل التعليم العالي كمدخل لتحقيق الريادة العالمية للجامعات السعودية "تصور مقترح". رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- عبد الحسيب، (١٤٢٧هـ). تطوير التعليم الجامعي الأزهرى في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة واتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيقها. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، القاهرة.
- عبد الغفور، همام والعزاوي، محمد. (٢٠١٨م). الجامعة المنتجة الرؤى الاستراتيجية ووسائل التنفيذ. عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع.
- عبيدات، ذوقان وعدس، عبد الرحمن وعبد الحق، كايد. (١٤٤١هـ). البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه. ط١٩. عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.
- العبيدي، نبيه نديم. (٢٠١١م). استراتيجية التمويل للجامعات المنتجة: جامعات المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين أنموذجاً. المجلة الأكاديمية العربية بالدنمارك، (١٠)، ٤٠-٦١.
- العتيبي، تغريد. (٢٠٢٠م). متطلبات تدويل البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في ضوء بعض الخبرات العالمية وآراء الهيئة التدريسية. مجلة رسالة الخليج العربي، ٤١ (١٥٨)، ٣٥-٥٦.

- عثمان، السعيد محمود. (١٤٢٥هـ). الجامعة المنتجة: صيغة مقترحة لتطوير التعليم الجامعي. مجلة كلية المعلمين بأبها، (٦)، ١٥٥-١٦٨.
- العجمي، محمد حسنين. (٢٠٠٣م). التطور الأكاديمي والإعداد للمهنة الأكاديمية بين تحديات العولمة ومتطلبات التدويل. مجلة كلية التربية بجامعة المنصورة، ١ (٥٢)، ١٢٤-١٩٨.
- العساف، صالح محمد. (١٤٣٣هـ). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. ط٢. الرياض: دار الزهراء.
- عشبية، فتحي. (٢٠٠٠م - أكتوبر). الجامعة المنتجة أحد البدائل لخصخصة التعليم الجامعي في مصر. ورقة مقدمة إلى المؤتمر التربوي الثاني: خصخصة التعليم العالي والجامعي، جامعة السلطان قابوس، مسقط، ٢٣-٢٥ أكتوبر، ٢٠٠٠م.
- علي، عزة أحمد. (٢٠١٨م). التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية في ضوء مفهوم الجامعة المنتجة. مجلة كلية التربية بجامعة أسيوط، ٣٤ (١١)، ٧٨٥ - ٨٢٥.
- العنزي، سعود والدويش، عبد العزيز. (٢٠١٥م). تطوير تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء خيرات بعض الدول. مجلة كلية التربية بجامعة الأزهر، ٢ (١٦٣)، ٥١٩-٥٤٦.
- الغامدي، فهد محمد. (١٤٣٩هـ). مؤشرات تطبيق الاقتصاد المعرفي كمدخل لتحقيق خصائص الجامعة المنتجة في ضوء التجارب العالمية. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- الغامدي، منال أحمد. (٢٠٢١م) تنوع مصادر تمويل التعليم العالي بجامعة أم القرى في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، ٢٩ (١)، ٧٠٣-٧٢٩.
- غيور، أماني. (٢٠١٨م). تصور مقترح لتفعيل تدويل التعليم بجامعة المنصورة في ضوء الاتجاهات الحديثة لتدويل التعليم الجامعي. مجلة كلية التربية بجامعة المنوفية، ٣٣ (٤)، ٧٢-١٣٥.
- قاسم، مجدي ومحمود، فاطمة. (١٤٣٣هـ). مستقبل جودة التعليم التدويل وزيادة المشروعات والطريق إلى الجودة العالمية. القاهرة: دار العالم العربي.
- القحطاني، ماجد صالح. (١٤٣٨هـ). تصور مقترح لتدويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء خبرة ماليزيا. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جدة، جدة.
- القحطاني، محمد سعيد. (١٤٢٩هـ). الاستثمارات المستقبلية للقطاع الخاص في التعليم العام في المملكة العربية السعودية. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- قوي، بوحنية. (٢٠٠٩م). إدارة مؤسسات التعليم العالي في ظل الاقتصاد المعرفي مقاربات معاصرة. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

- الكعبي، سليمان محمد. (١٤٣٩هـ). موسوعة استشراف المستقبل. ط٢. دبي: قنديل للطباعة والنشر والتوزيع.
- الكعبي، نعمة. (٢٠١٨م). رؤية معاصرة في تبني مفهوم الجامعة المنتجة في بيئة مجتمع المعرفة. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، (٧)، ١-١٠.
- لونيس، أوقاسي. (٢٠٠١م). الأنماط القيادية السائدة وأساليب التسيير لمدراء المعاهد بالشرق الجزائري، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- الماجد، ابتسام. (٢٠١٨م). تصور مقترح لبدائل تمويلية في الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، ٢٦ (٦)، ٣٠-٥٢.
- مجاهد، محمد إبراهيم. (٢٠٠١م - أبريل). التعليم العالي بين حتمية التوسع فيه ووجوب التخطيط له لمواجهة البطالة بين خريجه مع التركيز على أزمة كليات التربية. ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية بجامعة المنصورة: التعليم وعالم العمل في الوطن العربي رؤية مستقبلية، جامعة المنصورة، المنصورة، ٣-٤ أبريل، ٢٠٠١م.
- محمد، ريهام رفعت. (٢٠١٦م - يناير). تدويل التعليم بين مطرقة العولمة الثقافية وسندان الهيمنة اللغوية. ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي الثالث والعشرين بالقاهرة: التعليم والتقدم في دول أمريكا الشمالية، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٧-٢٨ يناير، ٢٠١٦م.
- محمد، سحر. (٢٠١٧م). التخطيط الاستراتيجي للتعليم الثانوي الفني الصناعي المتقدم في ضوء مقومات تدويل التعليم. مجلة كلية التربية بجامعة المنوفية، ٣٢ (٢)، ١-٦٩.
- محمد، ماهر أحمد. (٢٠١٤م). تدويل التعليم الجامعي كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للجامعات المصرية. المجلة التربوية بجامعة الكويت، ٢٩ (١١٣)، ١٤١-٢١٣.
- مطر، محمد. (٢٠٢١م). تدويل التعليم الجامعي مدخلاً لتلبية الوظائف المتوقعة لسوق العمل "تصور مقترح". المجلة التربوية بجامعة سوهاج، (٨٣)، ١١٦٠-١٢٢٤.
- الهنائية، خلود بنت محمد. (٢٠١٩م). أنشطة وتحديات تدويل التعليم العالي في جامعة السلطان قابوس. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان قابوس، مسقط.
- وزارة التعليم (٢٠١٩م). التقرير السنوي لوزارة التعليم لعام ٢٠١٩م. الرياض: المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة.
- الوشاحي، غادة. (٢٠١٥م). تصور مقترح لجامعة منتجة مصرية في ضوء خبرات بعض الدول: جامعة أسبوط أنموذجاً. المجلة التربوية بجامعة سوهاج، (٤٢)، ٢٢٥-٣٢١.



- ويح، محمد عبد الرزاق. (٢٠١٢م). تصور مقترح لبناء تكتل جامعي عربي في ضوء متطلبات وتحديات تدويل التعليم. مجلة مستقبل التربية العربية بالمركز العربي للتعليم والتنمية، ١٩ (٧٧)، ٣١٧-٣٩٢.

المراجع الأجنبية

- Alemu, S. K. (2014). An appraisal of the internationalisation of higher education in Sub-Saharan Africa. *CEPS journal*, 4(2), 71-90.
- Bang, Y. (2013). *Internationalization of higher education: a case study of three Korean private universities*. University of Southern California.
- Bound, J., Braga, B., Khanna, G., & Turner, S. (2021). The globalization of postsecondary education: The role of international students in the US higher education system. *Journal of Economic Perspectives*, 35(1), 163-84.
- Brisbin, R. A., & Hunter, S. (2003). Community leaders' perceptions of university and college efforts to encourage civic engagement. *The review of higher education*, 26(4), 467-486.
- Butler, D. A. C. (2016). *Comprehensive internationalization: Examining the what, why, and how at community colleges*. The College of William and Mary.
- Calof, J. L., & Beamish, P. W. (1995). Adapting to foreign markets: Explaining internationalization. *International business review*, 4(2), 115-131.
- De Wit, H. (1999). Changing rationales for the internationalization of higher education. *International Higher Education*, (15).
- Dinesh, T. (2010). *Universities' response to Internationalization: Case of University of Twente, is it truly international?* (Master's thesis, University of Twente).
- Enders, J. (2004). Higher education, internationalisation, and the nation-state: Recent developments and challenges to governance theory. *Higher education*, 47(3), 361-382.
- Fielden, J. (2008). Global trends in university governance. *Education working paper series*, 9, 278200-1099079877269.
- Gao, Y., Baik, C., & Arkoudis, S. (2015). Internationalization of higher education. In *The Palgrave international handbook of higher education policy and governance* (pp. 300-320). Palgrave Macmillan, London.
- Ghazarian, P. G. (2014). Actual vs. ideal attraction: Trends in the mobility of Korean international students. *Journal of International Students*, 4(1), 89-103.
- Gunsyma, S. (2014). Rationales for the internationalization of higher education: the case of Russia. *Unpublished Master Thesis in Research and Innovation-Danube University Krems (Austria), University of Tampere (Finland), University of Applied Sciences Osnabrück (Germany) and Beijing Normal University (China)*.



-
- Hawawini, G. (2016). What Is Internationalization?. In *The internationalization of higher education and business schools* (pp. 3-16). Springer, Singapore.
 - Huang, F. (2002). Internationalization of higher education in the era of globalization: A comparative perspective from China and Japan. *Retrieved January, 8, 2007.*
 - Hudzik, J. K. (2011). Comprehensive internationalization: From concept to action. *Washington, DC: NAFSA: Association of International Educators, 44.*
 - Hwang, J. (2017). The role of internationalization of higher education to achieve SDG4. In *Second Stakeholders Meeting on Indicators for Internationalization of Higher Education in Asia and the Pacific, Nov* (Vol. 9, pp. 1-17).
 - Jiang, X. (2012). *The internationalization of higher education in an era of globalization: A case study of a national research university in an emerging municipality in Southwest China.* University of Southern California.
 - Jones, P. W. (1998). Globalisation and internationalism: Democratic prospects for world education. *Comparative education, 34*(2), 143-155.
 - Knight, J. (2004). Internationalization remodeled: Definition, approaches, and rationales. *Journal of studies in international education, 8*(1), 5-31.
 - Knight, J. (2012). Five truths about internationalization. *International Higher Education, 69*, 4-5.
 - Krause, K. L., Coates, H., & James, R. (2005). Monitoring the internationalisation of higher education: Are there useful quantitative performance indicators?. In *International relations.* Emerald Group Publishing Limited.
 - Maringe, F., & Foskett, N. (2010). Introduction: Globalization and universities. *Globalization and internationalization in higher education: Theoretical, strategic and management perspectives, 1-13.*
 - Mukherjee, H., & Wong, P. K. (2011). The National University of Singapore and the University of Malaya: Common roots and different paths. *The road to academic excellence: The making of world-class research universities, 129-166.*
 - Palmer, J. D., & Cho, Y. H. (2012). South Korean higher education internationalization policies: Perceptions and experiences. *Asia Pacific Education Review, 13*(3), 387-401.
 - Parry, Z., & Lee, S. H. (2011). The higher education sector in Korea: What you see is not always what you get. *The Observatory on Borderless Higher Education, 10.*
 - Sharipov, F. (2020). Internationalization of higher education: definition and description. *Mental Enlightenment Scientific-Methodological Journal, 2020*(1), 127-138.



مجلة كلية التربية . جامعة طنطا
ISSN (Print):- 1110-1237
ISSN (Online):- 2735-3761
<https://mkmgmt.journals.ekb.eg>
المجلد (٨٨) أكتوبر ٢٠٢٢ م



-
- Tham, S. Y. (2013). Internationalizing higher education in Malaysia: Government policies and university's response. *Journal of Studies in International Education*, 17(5), 648-662.
 - University of Birmingham, (2020) Research Partnerships, <https://www.birmingham.ac.uk/partners/research-and-education-partnerships/index.aspx>
 - University of California (2020) University of California retirement plan (ucrp) investment policy statement, https://www.ucop.edu/investment-office/files/invpol/ucrp_ips_july-2020.pdf
 - Vapa-Tankosic, J., & Caric, M. (2009, September). Developing a conceptual framework on Internationalisation of higher education in Serbia. In *Presentation from Internationalization and the Role of University Networks: 2 EMUNI Conference on Higher Education and Research-Internationalisation and the Role of University Networks*. Euro-Mediterranean University, Portoroz, Slovenia.